الفصل الثالث

الهجرة المعاصرة للصحافة المصرية

أولاً: الصحافة المصرية المهاجرة في عصر عبد الناصر

لقد توقفت هجرة الصحفيين المصريين طوال ثلاثين عاماً منذ استقرار الحياة النيابية في مصر عام ١٩٢٤م في ظل دستور ١٩٢٣م، الذي كفل حرية الصحافة حتى أزمة مارس ١٩٥٤م عندما قام قادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م بغلق ومصادرة الصحف المعارضة لنظام الحكم الجديد في مصر، فعادت ظاهرة هجرة الصحفيين المصريين تظهر من جديد، ولعل أبرز من هاجروا في فترة الخمسينات محمود أبو الفتح وأحمد أبو الفتح أصحاب جريدة المصري حيث تنقلا بين بعض البلاد العربية ثم استقر أحمد أبو الفتح في سويسرا بعد وفاة شقيقه محمود أبو الفتح، أما أبرز من هاجروا في فترة الستينات فكان علي أمين أحد أصحاب دار أخبار اليوم .!

وأحمد أبو الفتح، أحد أصحاب جريدة المصري التي تأسست في نوفمبر ١٩٣٦م، وكانت جريدة مستقلة رغم تأييدها لمواقف وسياسات حزب الوفد وزعيمه في ذلك الوقت مصطفى النحاس باشا، ومنذ نهاية الأربعينات وحتى إغلاق الجريدة في ٥ مايو ١٩٥٤م، ظلت جريدة المصري أوسع الصحف المصرية انتشاراً وأقواها نفوذاً على الرأي العام المصري.

ورغم الميول الوفدية لجريدة المصري إلا أنها حافظت على مساحة معقولة بينها وبين الحزب، بما يسمح لها بإفساح صفحاتها للكتّاب من مختلف التيارات السياسية في مصر.

أما أحمد أبو الفتح، فقد تولى رئاسة تحرير المصري في يوليو ١٩٤٦م، بعد أن اشتغل بالمحاماة ثم بالنيابة منذ تخرجه من كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول عام ١٩٤٠م، وقد انتخب نائباً في البرلمان عام ١٩٥٠م، وقد تعرف قبيل قيام ثورة ٢٣ يوليو على جمال عبد الناصر عن طريق ثروت عكاشة، وهو قريب لأبو الفتح وكان واحداً من الضباط الأحرار، وتولى وزارة الثقافة بعد قيام الثورة بسنوات، ورغم توثق العلاقة بين أحمد أبو الفتح وجمال عبد الناصر وبقية الضباط الأحرار بعد

قيام الثورة إلا أنه سرعان ما اختلف معهم بسبب المسألة الديموقراطية، حيث كان أبو الفتح يميل إلى عودة الجيش إلي الثكنات وإعادة الحياة النيابية وتسليم الحكم إلى المدنيين، وعقب ما سمي بأزمة مارس ١٩٥٤م، تم إلغاء مجلس نقابة الصحفيين، وقدم محمود أبو الفتح نقيب الصحفيين وشقيقه حسين أبو الفتح إلى محكمة الثورة في ٢٨ إبريل ١٩٥٤م، وصدر الحكم في مايو ١٩٥٤م بالسجن ١٥ سنة مع وقف التنفيذ على حسين أبو الفتح، وبالسجن عشر سنوات على محمود أبو الفتح مع مصادرة أموالهم وممتلكاتهم، وتوقفت المصري عن الصدور ابتداءاً من ٥ مايو ١٩٥٤م.

وقد تنقل محمود أبو الفتح وشقيقه أحمد أبو الفتح بين عدد من الدول العربية، وبعد وفاة محمود أبو الفتح، انتقل أحمد أبو الفتح إلى سويسرا، واستمر يعيش خارج البلاد لمدة تزيد عن عشرين عاماً بعد أن سحبت منه الجنسية المصرية، ولم يعد إلا في ٢٤ إبريل ١٩٧٤م في عصر الرئيس أنور السادات، وبعد عودته سمح له بكتابة مقال أسبوعي في جريدة أخبار اليوم، إلا أنه سرعان ما بدأ في انتقاد بعض الممارسات السياسية للرئيس أنور السادات، فتعرضت مقالاته لبعض المضايقات فامتنع عن الكتابة في أخبار اليوم وانتقل للكتابة في جريدة الوفد، ومازال يكتب مقالاً سياسياً في عدد الوفد الأسبوعي، كما أنه يكتب أيضاً في جريدة الشرق الأوسط من حين لآخر.

وفي أثناء فترة هجرته الطويلة خارج مصر، كان لأحمد أبو الفتح نشاط ضئيل في مجال الكتابة الصحفية، ولكن أبرز نشاطاته في تلك الفترة، قيامه بإنشاء "إذاعة مصر الحرة" في عام ١٩٥٦م والتي تميزت بهجومها الشديد على جمال عبد الناصر والنظام الحاكم في مصر، ولكن الإذاعة لم تعمر طويلاً، وبسبب هذه الإذاعة اتهمته الحكومة المصرية في ذلك الوقت بالتعاون مع المخابرات البريطانية وسحبت منه الجنسية المصرية، وفي كتاب أخير صدر للكاتب المصري محمد حسنين هيكل، ادعى أن المخابرات البريطانية هي التي كانت تمول إذاعة مصر الحرة، وهو الأمر الذي دفع أحمد أبو الفتح إلى رفع قضية يتهم فيها محمد حسنين هيكل بتشويه سمعة أسرة أبو الفتح، وقد قضت المحكمة أخيراً ببراءة محمد حسنين هيكل من

هذه التهمة ..! ومنذ عودة أحمد أبو الفتح إلى مصر في عام ١٩٧٤م، وهو يسعى إلى إعادة إصدار جريدة المصري، ولكنه لم ينجح في مسعاه حتى وقت طبع هذا الكتاب ..!

أما هجرة علي أمين (١٩٦٥-١٩٧٤م) فترتبط بحادثة إلقاء القبض على شقيقه مصطفى أمين في عام ١٩٦٥م. فقبل اعتقال مصطفى أمين، كان علي أمين قد انتقل للعمل بجريدة الأهرام، وعين مراسلاً للأهرام في لندن، وسافر إليها في شهر مايو ١٩٦٥م، وبعدها بقليل تم القبض على مصطفى أمين بتهمة التخابر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقتها "فكر علي أمين في العودة إلى مصر فور سماعه بالحادث، ولكن جاء إليه فكري أباظة وكان وقتها في لندن وقال له: هل ستسافر إلى مصر، فرد علي أمين، نعم، فقال له فكري أباظة: إنك مجنون، لا تسافر، إن وجودك في الخارج، هو الضمان الوحيد للحفاظ على حياة شقيقك في مصر".[١]

وفي لندن افتتح علي أمين مكتباً للاستشارات الصحفية، يقوم بتطوير الصحف العربية أطلق عليه (طبيب الصحف) وهو يقوم بدراسة الصحف، ثم يقدم مقترحات لمعالجة أوجه النقص فيها لرفع مستواها سواء في مجال التحرير أو التوضيب أو الإعلان أو التوزيع، وقد "انطلقت سمعة الدكتور الجديد بين مرضى الصحافة في المنطقة وجاء إليّ العشرات من أصحاب الصحف يطلبون مني أن أعالج مرضاهم، صحف ومجلات في بيروت وليبيا والخليج العربي والكويت".[٢]

وكانت إقامة علي أمين في فترة المهجر موزعة بين لندن وبيروت، وفي بيروت عمل بدار الصياد، التي أسسها الصحفي اللبناني سعيد فريحة: "في اليوم الأول من وصولي إلى بيروت طلب مني سعيد فريحة أن أجدد له مجلة الصياد، وفي اليوم الثاني كنت أجدد الصياد وباقي صحف الدار".[٣]

وشارك علي أمين في بيروت في تطوير مجلة نسائية كانت تصدرها علياء الصلح، كذلك شارك في إصدار مجلة (الشرقية) التي أنشأتها الكاتبة السعودية سميرة خاشقجي.[٤]

وقد تردد أن علي أمين شارك في إصدار بعض مطبوعات منظمة فتح الفلسطينية، وأنه قام بالإعداد لإصدار جريدة أسبوعية للمنظمة[٥]، وقد نفى علي

أمين نفسه هذه الأقوال في خطاب له إلى شقيقه مصطفى أمين حيث قال:

"لقد ذكرت لك في خطاب سابق حكاية إشاعة اشتراكي في إصدار جريدة منظمة (الفتح) الجديدة، وكيف اتصلت بالمسؤولين وكبار أصحاب الصحف ونفيت لهم اشتراكي في هذا المشروع أو أي مشروع آخر، وقد تصورت أنني نجحت في القضاء تماماً على هذه الإشاعة ولكن فوجئت هذا الأسبوع بجريدة (بيروت المساء) تنشر نبأ اشتراكي في إصدار هذه الجريدة دون أن تكتب اسمي، وتقول أن المخابرات الأمريكية هي التي ستصدر هذه الجريدة وقد أسفت لأني نسيت أن أتصل بصاحب بيروت المساء، واكتفيت بالاتصال بأصحاب الصحف الكبرى في لبنان، ويبدو أن الغرض من هذا النشر هو تلويث سمعة الجريدة قبل صدورها، وتهديد رجال (فتح) حتى يعدلوا عن إصدارها، وهذا من شأنهم، ولا شأن لي بهذا الموضوع، ولكني كنت أتمنى أن لا تقحمني (بيروت المساء) في هذه الحملة خصوصاً بعد أن تأكد أصحاب الصحف منذ شهر بأن لا ناقة لي ولا جمل في هذا المشروع، ولكن هذه هي المنافسة الصحفية في لبنان التي يباح فيها كل الأسلحة (القذرة) والطريف أن جريدة (بيروت المساء) تتصور أنني لا زلت مندوب الأهرام في لندن، فقد قالت أن الصحفي المصري الكبير يعمل منذ أن ترك بلاده مندوباً خاصاً لإحدى الصحف المصرية في إحدى عواصم أوروبا، مما يدل على سعة اطلاع (بيروت المساء)".[٦]

ويلاحظ أنه رغم مشاركة علي أمين في إصدار العديد من الصحف والمجلات العربية في فترة الهجرة، إلا أنه ظل فترة طويلة لا يكتب شيئاً في هذه الصحف أو في غيرها، والسبب في ذلك كما يقول مصطفى أمين "أن علي أمين أراد فعلاً أن يكتب في الأنوار ورحب سعيد فريحة بذلك، ولكن القاهرة حين علمت بذلك، قالت لسعيد فريحة أنه إذا كتب علي أمين في الأنوار فإن القاهرة سوف تمنع دخول الأنوار إلى مصر".[٧]

ومما يؤكد أن علي أمين لم يكن ممتنعاً عن الكتابة برغبته ما ذكره مصطفى أمين من أنه بعث إلى شقيقه من سجنه بالقاهرة يطالبه بأن يكتب: "قلت لا بد أن يكتب لأن عدم كتابته، تعني أنه نفذ قرارهم بدفننا ونحن على قيد الحياة، وأن

الطريقة الوحيدة لكي نثبت أننا لم نمت هي أن يكتب، ولو بإسم مستعار. وأنا نفسي بدأت أكتب باسم مستعار قصص إنسانية وسياسية، ونشرها سعيد فريحة في مجلة الشبكة وكنت أكتب فيها كل آرائي السياسية، وكررت طلبي من علي أمين أن يكتب أكثر من مرة، وقلت له اكتب في أي جريدة، حتى لو كان توزيعها عشرين نسخة، وقد تردد علي في الكتابة حتى حدثت نكسة ١٩٦٧م، فوجد أن من واجبه أن يكتب، وكتب فعلاً سلسلة مقالات دفاعاً عن مصر للأنوار، ورأى سعيد فريحة أن يستطلع رأي القاهرة في نشر هذه المقالات، فاتصل بمحمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام الذي قال له، لا تنشر مقالات علي أمين، ولو نشرتها فلن تدخل أنت أو صحفك إلى مصر، وأن هذه هي أوامر الرئيس جمال عبد الناصر.[٨]

وبعد فترة فكر علي أمين في نشر عموده الصحفي (فكرة) في الأنوار، وقام بتغيير اسم العمود إلى (كلمة) ووقعها باسم مستعار هو (سندباد)، ولم يحدث أي رد فعل من جانب النظام في القاهرة تجاه ذلك، وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وضع علي أمين توقيعه الحقيقي على العمود.

ورغم أن هجرة علي أمين ترتبط بحادثة إلقاء القبض على شقيقه مصطفى أمين، إلا أنه كان يفكر جدياً في الهجرة من مصر منذ صدور قرارات تنظيم الصحافة في مايو سنة ١٩٦٠م، ويؤكد مصطفى أمين أنه: "كان من رأي علي أمين بعد تأميم الصحافة أن لا مستقبل للصحافة في مصر، وأنه يجب أن نهاجر، كان هذا رأيه منذ أول مايو سنة ١٩٦٠م عندما صدر قانون تأميم الصحافة، وكان من رأيه أن هذا القانون سوف يقضي على الصحافة المصرية، ولكن كان من رأيي أن نبقى وأن نقاوم، وكنت أتصور أن جمال عبد الناصر بعد أن أصبح مالكاً للجرائد كلها في مصر، سيحاول أن يجعل أداءها أفضل، ولم يخطر ببالي أنه تملك الصحافة لكن (يمسح بها الأرض) ولكن علي كان أبعد نظراً مني وقال لي أن الصحافة (حتتمرمط) ولكن علي وافق على البقاء في مصر تحت الحصار"[٩] ولم تكن هذه هي المرة الوحيدة التي فكر فيها علي أمين في الهجرة من مصر، فقد راودته الفكرة بعد ذلك أكثر من مرة، ويقول مصطفى أمين:

"حدث أن الرئيس جمال عبد الناصر أصدر في ديسمبر سنة ١٩٦٠م قراراً

يمنحنا أجازة من أخبار اليوم، وأمر بأن نجلس في بيوتنا بلا عمل، في ذلك الوقت سافر علي أمين إلى لندن، وكان من رأيه أن يبقى في لندن، ولكن عبد الناصر أصدر في يوليو ١٩٦١م قراراً بتعييني أنا وعلي أمين عضوين في مجلس إدارة أخبار اليوم ورؤساء لتحرير المصور وصحف دار الهلال، فأرسلت إلى علي في لندن وقلت له ارجع ولنحاول من جديد، وبعد فترة وجدنا الضغط ما يزال موجوداً، وفي عام ١٩٦٢م حدث أن سافر علي أمين في أجازة إلى انجلترا، وسافرت أنا مع الرئيس جمال عبد الناصر إلى يوغوسلافيا لحضور مؤتمر بباندونج، فجاء علي من لندن إلى باندونج وحضر المؤتمر وقال لي أنه ما يزال عند رأيه في أنه لا أمل في صحافة مصر، واقترح أن نركب طيارة ونترك المؤتمر ونذهب إلى لندن، ولكني رفضت السفر، فعاد وحده إلى لندن ليكمل الأجازة ورجعت أنا إلى مصر".[١٠]

والملاحظة الجديرة بالانتباه أن علي أمين رغم اعتراضه على أوضاع الصحافة المصرية ورغم خلافه مع النظام الحاكم في مصر، فإنه مكث مهاجراً خارج مصر لأكثر من تسع سنوات دون أن يحاول الكتابة في المهجر ليعبر عن آرائه المعارضة للأوضاع السياسية والصحفية في مصر في الصحف العربية التي تصدر خارج مصر، كذلك فهو لم يفكر في إصدار جريدة معارضة للنظام الحاكم في مصر أثناء فترة هجرته سواء في لندن أو بيروت، وهناك أكثر من احتمال لتبرير هذه الظاهرة.

الاحتمال الأول: خوف علي أمين من أن تؤدي معارضته للنظام الحاكم في مصر، إلى إيقاع الأذى بشقيقه مصطفى أمين الموجود في ذلك الوقت بالسجون المصرية متهماً بالتخابر مع أمريكا.

الاحتمال الثاني: خوف علي أمين من أن تطوله أيدي النظام المصري بالأذى، وكانت هناك أكثر من سابقة قامت فيها المخابرات المصرية بخطف بعض المعارضين للنظام المصري في أوروبا وأحضرتهم عنوة إلى مصر، حيث تمت محاكمتهم، كما حدث مع الضابط زغلول عبد الرحمن الذي أتهم بالإتصال بالصحفي المعارض أحمد أبو الفتح.

الاحتمال الثالث: خوف علي أمين من السطوة الإعلامية للنظام المصري في

ذلك الوقت، واحتمال تعرضه لهجوم إعلامي من أجهزة الإعلام المصرية، وما كان يعنيه ذلك من احتمال اتهام بالخيانة والعمالة وأنه أداة للقوى الاستعمارية.

ويرفض مصطفى أمين الاعتراف بأي من الاحتمالات الثلاثة السابقة، حيث يؤكد: "أن علي أمين لم يكن يخاف من إيقاع الأذى بي، لأن الأذى كان واقعاً بالفعل. وبالنسبة لذراع عبد الناصر الطويلة، فليس صحيحاً أنه كانت لعبد الناصر هذه الذراع الطويلة. وبالنسبة للخوف من الاتهام بالخيانة والعمالة، فقد اتهمنا بالفعل بالعمالة بدون أن نهاجمه، لقد قال عنا أننا عملاء لأمريكا .. وعملاء لإسرائيل".[١١]

أما سبب رفض علي أمين الكتابة مهاجماً النظام الحاكم في مصر في صحف الخارج فهو كما يذكر مصطفى أمين:

"كنا متفقين أنه إذا اضطررنا لترك مصر، أن لا نهاجم مصر أو حكومة مصر خارج مصر. وكان من رأينا أنه من حق أي صحفي أن يهاجر ومن حقه أن يكتب خارج مصر، بشرط ألا يهاجم مصر أو حكومتها، وكنا نرى أننا إذا هاجمنا مصر أو حكومة مصر في الخارج، فسوف نجد أنفسنا في خط واحد مع إسرائيل، ذلك أن إسرائيل سوف تأخذ هذا الهجوم وتستغله ضد مصر، لذلك كان من رأينا ألا نعطي إسرائيل هذا السلاح. ولا يجب أن نسمح لخلافاتنا مع بلدنا وحكومة بلدنا أن تستخدم لطعن بلدنا أو حكومة بلدنا .. كان هذا رأينا وما زلت مقتنعاً به حتى الآن، رغم أن هناك الكثير من الصحف العالمية والصحفيين ذو الشهرة الدولية كانوا يريدون أن ينظموا حملة صحفية للدفاع عني في جميع صحف العالم، ولكن علي أمين رفض ذلك بشدة حتى لا تستغل تلك الحملة لطعن بلده أوحكومة بلده".[١٢]

وقد عاد علي أمين إلى مصر في عام ١٩٧٤م حيث عينه الرئيس أنور السادات مديراً لتحرير الأهرام، ثم رئيساً لتحريره خلفاً لمحمد حسنين هيكل، ثم انتقل بعد فترة قصيرة إلى دار أخبار اليوم وظل بها حتى وفاته.

ثانياً: الصحافة المصرية المهاجرة في عصر السادات

تزايدت هجرة الصحفيين المصريين بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م وبعد حسم الصراع السياسي بين خلفائه لصالح الرئيس أنور السادات في ١٥ مايو ١٩٧١م، حيث هاجر عدد من الصحفيين المعارضين لسياسات الرئيس أنور السادات إلى عدد من البلاد العربية والأوروبية وخاصة بعد تصفية مجلتي الطليعة والكاتب، وقد اتجه بعض الصحفيين إلى ليبيا ومنهم إبراهيم أحمد وسعيد حبيب وسيد الجبرتي وجلال سرحان وغيرهم، واتجه البعض الآخر إلى العراق ومنهم أحمد عباس صالح وسعد التايه وجلال السيد وعبد السلام مبارك وغيرهم، واتجه عدد آخر من الصحفيين إلى بيروت ومنهم إبراهيم عامر، في حين اتجه البعض الآخر إلى باريس ومنهم محمود أمين العالم وغالي شكري وأمير اسكندر وطاهر عبد الحكيم واتجه البعض إلى لندن ومنهم محمود السعدني وألفريد فرج وبكر الشرقاوي، وقد شهدت هذه الفترة صدور مجلة مصرية جديدة في لندن وهي (٢٣ يوليو).

ومجلة (٢٣ يوليو) أصدرها محمود السعدني في لندن، وأعلن في الترويسة أنها (مجلة مصرية تصدر في لندن، لمصر والوطن العربي) وقد تضمنت الترويسة أسماء: نور السيد رئيساً لمجلس الإدارة، ومحمود السعدني رئيساً للتحرير، ومحمد محفوظ مشرفاً فنياً.

وقد صدرت المجلة في ٦٤ صفحة، وفي حجم متوسط، يماثل حجم مجلتي روز اليوسف وصباح الخير، وهما المجلتان اللتان كان يعمل بهما محمود السعدني في مصر، وقد عمل رئيساً لتحرير مجلة صباح الخير، قبل اعتقاله في أحداث ١٥ مايو ١٩٧١م، وهي الأحداث التي سميت بقضية (مراكز القوى).

ويلاحظ أن شخصية المجلة كانت تقوم على المزج بين مجلتي روز اليوسف وصباح الخير[١٣] فغلب على المجلة استخدام الرسوم الكاريكاتورية، والغلاف الأول

للمجلة، غالباً ما يكون رسماً كاريكاتورياً بريشة صلاح الليثي أو جورج البهجوري، وهما من أبرز رسامي دار روز اليوسف، وقد هاجرا أيضاً إلى أوروبا وتعاونا مع السعدني في إصدار المجلة، وكانا من المعارضين للرئيس أنور السادات ولإتفاقية كامب ديفيد.

أما الغلاف الأخير للمجلة فقد كان صورة فوتوغرافية لأحد مشاهد الحياة اليومية في مصر، كانت المجلة تنشر تحت الصورة كلمات ثابتة لا تتغير طوال أعداد المجلة هي "مصر هي الشوق للحياة".

ومن الصور الفوتوغرافية التي تكرر نشرها في الصفحة الأخيرة من مجلة ٢٣ يوليو، رقصة التحطيب المشهورة لفرقة رضا للفنون الشعبية، وكذلك صورة تجمع بين الجامع الأزهر ومسجد الإمام الحسين بالقاهرة. وعند استعراض الصفحات الداخلية للمجلة، سوف نكتشف أنها تلتزم تقريباً بنفس تبويب الصفحات في مجلتي روز اليوسف وصباح الخير، بل أن المجلة تستعير منهما الكثير من الأبواب الصحفية، فالصفحة الثانية من المجلة، يحتل جزءاً منها الترويسة أما بقية الصفحة فيها صورة كبيرة وتحتها تعليق قصير، غالباً ما تكون الصورة والتعليق عن حدث محلي في مصر.

وعلى الصفحة الثالثة يبدأ التحقيق الصحفي الرئيسي للمجلة، وهو غالباً ما يتناول قضية هامة من وجهة نظر المجلة، مثل: (الحملة على حزب التجمع) و (بور سعيد نهاية عصر وبداية عصر .. المدينة المناضلة ٥٦، المدينة الانفتاح ١٩٧٩)[١٤] و (خالد محي الدين) (٢٣ يوليو: لم تنته معاناة الجماهير، ولكن معاناتها بدأت) [١٥] و (حتى المعارضة المستأنسة تعارض"(١٦) وهل بدأ العد التنازلي لحزب العمل في مصر)[١٧] و (المباحث هي الشاهد الوحيد)[١٨].

وبالمجلة باب إخباري بعنوان (أسرار) وهو نفس عنوان الباب الإخباري الذي تنشره مجلة روز اليوسف، وأغلب الأخبار التي يتضمنها هذا الباب تدور حول مصر.

ويوجد بالمجلة باب بعنوان (داخل الحدود) وهو يحاكي الباب الذي تنشره مجلة روز اليوسف بعنوان (خارج الحدود) ويشرف عليه فتحي خليل، وهو من كبار كتّاب

روز اليوسف، وقد هاجر أيضاً إلى لندن لمعارضته للنظام السياسي القائم في مصر في ذلك الوقت، ويتضمن الباب مجموعة من التقارير الصحفية عن أهم الأحداث الداخلية في مصر مثل: (عندما صاح الفصيح .. أمرك عجيب يا محروسة)[١٩] و (من شيراتون إلى العياط .. نظرات تأملية في المسألة الضريبية)[٢٠].

ويلاحظ أن محمود السعدني قد نقل إلى مجلة ٢٣ يوليو الأبواب الصحفية التي كان يحررها في مجلة صباح الخير، مثل باب (يصل ويسلم إلى كركور) و (عالم الرياضة) بقلم حنكورة.

وقد اشترك في تحرير مجلة ٢٣ يوليو عدد من الكتّاب والصحفيين المصريين مثل ألفريد فرج وفتحي خليل وبكر الشرقاوي وعبد الحكيم قاسم وجمال اسماعيل ومحمد محفوظ. بالإضافة إلى الرسامين صلاح الليثي وجورج البهجوري.

ومن أهم أبواب المجلة، باب بعنوان: (للحقيقة فقط) ويكتبه (نور السيد) رئيس مجلس إدارة المجلة، وهو مقال سياسي، يعبر عن سياسة المجلة ومواقفها السياسية ويذكر محمود السعدني أنه كان يكتب هذا المقال بنفسه ويضع عليه توقيع نور السيد.[٢١]

أما سر علاقة نور السيد بمجلة ٢٣ يوليو فيشرحه محمود السعدني قائلاً: "كان نور السيد يملك إقامة في انجلترا وهذه الإقامة كانت تمكّنه وتعطيه الحق في إصدار المجلة، وأن السلطات البريطانية رفضت إعطائي حق الإقامة في انجلترا إلا بعد صدور ستة أعداد من المجلة، أي بعد أن تكونت الشركة ولم يعد في الإمكان فضها".[٢٢]

وكذلك كانت لنور السيد فائدة أخرى بالنسبة للمجلة، فقد كان يبسط حمايته على المجلة من أي اعتداء متوقع سواء من مصر أو من غيرها من الأنظمة العربية[٢٣]، ونور السيد، هو نفسه محمود نور الدين، الذي شغل الرأي العام في مصر بعد عودته إلى البلاد بعد مصرع الرئيس أنور السادات، حيث تزعم تنظيم ثورة مصر الذي قام بعدة عمليات لاغتيال بعض الشخصيات الإسرائيلية والأمريكية في مصر، وقبض عليه وحوكم وصدر ضده حكم بالمؤبد"

ويلاحظ أن سياسة المجلة كانت تقوم على معارضة حكم الرئيس أنور السادات في مصر، يؤكد ذلك نور السيد رئيس مجلس إدارة المجلة في بابه (للحقيقة فقط) حيث كتب يشرح سياسة المجلة فقال:

عن نفسي فأرى لي دوراً محدداً في المعارضة المصرية أقوم به من خلال مجلة ٢٣ يوليو بتميز بكشف النظام الساداتي وإزاحة الستار عن سياسة السادات، نحن نقاوم السادات بنفس السلاح الذي استعمله هو للوصول بمصر إلى ما هي فيه الآن .. سلاح الإعلام".[٢٤]

ويحدد الكاتب جمهور المجلة، بأنه جماهير القراء من المصريين في خارج مصر وداخلها: "نحن نُسمع شعب مصر الحقائق والرأي الآخر ليصل إلى المصريين في الداخل فضلاً عن مليوني مصري يعملون في الخارج".[٢٥]

ويرى الكاتب أن المجلة تعمل في إطار "حرية التعبير وحق المصريين في الإطلاع على الأنباء الصحفية وعلى آراء مواطنيهم المصادرة في أجهزة الإعلام الرسمية، وقد فرض علينا القيام بهذا الدور خارج مصر لأنه لا يسمح به داخلها.

وهو يلخص دور المجلة في أنه "دور متواضع لا يتعدى أن يكون طلقة في المعركة، ودورنا هذا مرتبط بالداخل ارتباطاً وثيقاً".

ويشير الكاتب إلى الضغوط التي تمارس على المجلة من بعض الأنظمة العربية لاحتوائها فيقول:

"إن بعض المسؤولين العرب يتصورون أن واجبهم التسابق لإظهار التأييد والدعم للمعارضة المصرية بالعمل على الإشراف عليها والتدخل السافر أو الخفي بالملاحظات والنصائح، وبألوان مختلفة من الضغوط مما خلق بين صفوف المعارضة المصرية جواً من الحذر والقلق حتى من بعضهم البعض، يهدد وحدة المعارضة المصرية والتزامها بأهدافها المباشرة، وأن بعض المسؤولين العرب قصار النظر جداً يتصورون أن نهضة مصر القوية الأبية وعودتها لدورها الهام في الوطن العربي قد يؤدي إلى تصغير أدوارهم".

ويرد الكاتب على بعض الذين يعيبون على المجلة أن اهتماماتها مصرية بحتة، بحيث تكاد أن تكون مجلة مصرية محلية، فيقول: "إننا نتلقى من بعض القراء

ملاحظات حول أن المجلة مصرية الاهتمامات أكثر منها عربية، وهذا في رأيهم بعيد عن القومية، وأنا مع شكري لاهتمامهم أسألهم بدوري: هل يرون أن مشاكل مصر وقضية مصر هي قضية ومشاكل مصرية محلية. وهل يظنون أن مصر كيان منفصل عن الوطن العربي، وأن قضيتنا بالتالي ليست هي بذاتها أهم قضية عربية، إن مشكلة مصر هي مشكلة العرب جميعاً".[٣٦]

وقد توقفت مجلة ٢٣ يوليو بعد أن صدر منها خمسة وأربعين عدداً فقط، وهناك أكثر من عامل وراء توقف المجلة لعل من أهمها:

١- لقد صدرت المجلة بميزانية قدرها ربع مليون جنيه استرليني، دفعها كلها أحد الشيوخ في منطقة الخليج العربي[٣٧] ويبدو أن قدرة هذا الشيخ الخليجي قد توقفت عند هذا الحد، وكان على المجلة أن تعتمد على نفسها بعد ذلك، ولكنها لم تنجح في أن تمول نفسها بنفسها.

٢- إن المجلة سجنت نفسها في إطار واحد هو نقد ومهاجمة سياسات الرئيس أنور السادات، وقد كان هذا الهدف يلاقي قبولاً من جانب العديد من الأنظمة العربية في أثناء زيارة الرئيس السادات للقدس ومباحثاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل حتى تم توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ولكن ما لبثت هذه المعارضة أن هدأت بالتدريج سواء بفعل قبول الأمر الواقع أم بمرور الوقت أو لبعض ملابسات السياسة العربية، وقد انعكس ذلك في تناقص تأييد هذه الأنظمة للمجلة.

٣- إن المجلة اتخذت موقف الدفاع عن ثورة ٢٣ يوليو وأفكار الرئيس جمال عبد الناصر، وهو الأمر الذي كان يتعارض وطموحات العديد من الأنظمة العربية التي كانت تتصور نفسها بديلاً لعبد الناصر في زعامة الأمة العربية، وبالتالي لم يكن من مصلحة أي نظام عربي إحياء دور ثورة ٢٣ يوليو من جديد، أو إحياء زعامة جمال عبد الناصر.

٤- كانت المجلة مصرية الاهتمامات، فلم تستطع أن تخلق لها قارئاً عربياً يتابعها. وإذا كان الهجوم على سياسات الرئيس أنور السادات واتفاقيات كامب ديفيد قد استطاع أن يجذب إلى المجلة عدداً من القراء العرب، إلا أن

هؤلاء القراء سرعان ما تلاشوا بعد أن هدأت الأزمة، كذلك فإن المجلة لم تكن تنفرد وحدها بالهجوم على سياسات الرئيس أنور السادات، وإنما كان يشاركها في ذلك عدد كبير من الصحف العربية التي تصدر داخل الوطن العربي وخارجه، فهي لم تنفرد إذن بما يميزها عن غيرها من الصحف العربية وخاصة الصحف المهاجرة.

أما بالنسبة للقارئ المصري الذي يعيش خارج مصر سواء في أوروبا أو في الدول العربية التي كانت تسمح بدخول المجلة إلى أسواق التوزيع بها، فقد أقبل في البداية على المجلة، ولكنه سرعان ما انصرف عنها بعد أن لمس حدة هجومها على النظام المصري ويرجع ذلك في رأينا إلى عامل نفسي شمل نسبة كبيرة من المصريين العاملين في الخارج، ذلك أن كثيراً من الصحف العربية، بوعي أو بدون وعي، لم تفرق بين الهجوم على نظام الرئيس أنور السادات وسياساته ومواقفه، وبين الهجوم على الشعب المصري نفسه وعاداته وتقاليده ونضاله وعروبته، وقد استغلت بعض الصحف العربية المعادية للفكر القومي العربي هذه الموجة من الهجوم على النظام المصري، فأخذت تطعن في كفاءة الشعب المصري وشككت في نضاله القومي بل وفي عروبته، وقد خلق ذلك كله حساسية شديدة لدى المصريين من كل نقد أو هجوم يوجه إلى مصر أو النظام المصري في خارج مصر، ومما يكشف عن معاناة المجلة من قلة التوزيع، الإعلان الذي نشرته عن قرارها بتخفيض ثمن الاشتراك في المجلة إلى النصف.[٢٨]

وقد تضافرت هذه العوامل جميعاً، من ضعف في التوزيع، إلى ندرة في الإعلانات، مع توقف الدعم المادي، لكي يصدر قرار بموت المجلة، فتوقفت عن الصدور بعد أن ظهر منها خمسة وأربعين عدداً.

أما في باريس، فقد صدرت ثلاث صحف مصرية معارضة لسياسات الرئيس أنور السادات، وخاصة بعد زيارته للقدس وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وهي "اليسار العربي" وهي جريدة يصدرها الحزب الشيوعي المصري في باريس، ومجلة "المنار" التي أصدرها أمير اسكندر، وكان يعمل محرراً بجريدة الجمهورية القاهرية، ومجلة "الفكر العربي" التي أصدرها طاهر عبد الحكيم، وكان أيضاً

محرراً بجريدة الجمهورية القاهرية، والمجلتان الأخيرتان، كانتا تمولان من قبل النظام العراقي، وقد توقفتا عن الصدور عقب نشوب حرب الخليج، وقد عاد أمير اسكندر إلى القاهرة، وسمح له بالكتابة من جديد في جريدة الجمهورية.

وقد غلب على المجلات الثلاث، الطابع الأيديولوجي، لذلك كان توزيعهم يتم على نطاق ضيق بين بعض المثقفين المصريين والعرب في أوروبا وبعض البلدان العربية وبخاصة في العراق واليمن وبعض دول المغرب العربي.

ولكن فترة حكم الرئيس السادات شهدت تدفق أعداداً كبيرة من الصحفيين المصريين إلى خارج البلاد، وخاصة بعد أحداث ١٥ مايو ١٩٧١م عندما صفى الرئيس السادات الجناح الناصري واليساري في النظام، وبدأت مطاردة أتباع هذا الجناح في الصحافة المصرية، وفي ٣ فبراير ١٩٧٣م قررت هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي إسقاط عضوية ٦٤ صحفياً من الاتحاد الاشتراكي، وهو ما يترتب عليه إبعادهم عن العمل في الصحافة، باعتبار أن العضوية في الاتحاد الاشتراكي شرط لممارسة الصحافة، ثم صدرت عدة قوائم أخرى تضمنت أعداداً جديدة من الصحفيين، بحيث بلغ عدد الصحفيين الذين صدر قرار بإبعادهم عن العمل الصحفي ١٢٠ صحفياً. ورغم أن الرئيس السادات عاد وأصدر قراراً آخر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣م -أي قبل حرب أكتوبر بأسبوع واحد- بعودة جميع الصحفيين المبعدين إلى أعمالهم الصحفية، إلا أن الشك والشعور بعدم الثقة ظل الطابع العام للعلاقة بين النظام والصحفيين، مما دفع الكثيرين منهم إلى الهجرة من مصر والذهاب إلى بيروت ثم انتقل عدد منهم إلى العراق، والبعض الآخر إلى ليبيا وأوروبا، ثم ساهم إغلاق مجلتي "الكاتب" و "الطليعة" في بدء موجة أخرى من الهجرة إلى الخارج، ثم جاءت زيارة القدس واتفاقيات كامب ديفيد، فهاجر عدد آخر من الصحفيين المعارضين لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

وقد حاول النظام في مصر أن يحد من قوة المعارضة الصحفية المصرية في الخارج، فطلب من المدعي الاشتراكي استدعاء الصحفيين المصريين في الخارج بواسطة سفارات مصر والتحقيق معهم لمحاسبة الذين أساءوا إلى سمعة البلد في الخارج، وقد شمل القرار ٣٠ كاتباً وصحفياً في الخارج وعشرة صحفيين في

الداخل ممن يكتبون لصحف معارضة في الخارج، ومن الأسماء التي شملها القرار محمود السعدني وسعد التايه وغالي شكري وجورج البهجوري وعبد المنعم الغزالي، وطاهر عبد الحكيم وأمير اسكندر وميشيل كامل وعبد السلام زكي مبارك وصافيناز كاظم وسمير كرم ومحمد عفيفي مطر وعبد الرحمن الخميسي وأحمد عبد المعطي حجازي وسعيد حبيب وسيد الجبرتي وجمال الشرقاوي وفتحي خليل، وغيرهم، وبعد ذلك استدعى المدعي الاشتراكي ١٢٠ صحفياً وكاتباً مصرياً للتحقيق معهم في تهم تتعلق بالكتابة في الخارج ضد مصالح البلد وسياساته.

كذلك حاول النظام إرغام نقابة الصحفيين على فصل عدد من الصحفيين المعارضين في الخارج، ولكن النقابة صمدت أمام كافة الضغوط، مبررة موقفها بأنها نقابة مهنية مهمتها الدفاع عن مصالح الأعضاء، أما عقابهم على مواقفهم السياسية، فهو أمر يجب أن يترك للقضاء يبت فيه.

وقد توقفت كافة تلك المحاولات بمصرع الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١م، وبدأ عهد جديد في العلاقة بين الصحافة المصرية المهاجرة والنظام في مصر.

ثالثاً: الصحافة المصرية المهاجرة في عصر مبارك

تضمنت قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١م الشهيرة التي أصدرها الرئيس أنور السادات، إغلاق مجلة الدعوة، لسان حال جماعة الإخوان المسلمين[٢٩] فأعاد التنظيم العالمي للإخوان المسلمين إصدارها عن طريق المركز الثقافي الإسلامي بالنمسا في نهاية عام ١٩٨١م ولكن في حجم أصغر كثيراً من حجم المجلة الأصلية، إذ صدرت الدعوة المهاجرة في حجم الكتاب المتوسط وتحتوي على ٤٤ صفحة وبغلاف من الورقة الكوشيه وبأربعة ألوان، أما الورق الداخلي فهو من الورقة الستانيه، أي أن الدعوة المهاجرة صُدرت في صورة متواضعة من الناحية الفنية والطباعية، شأنها في ذلك شأن الدعوة الأصلية.

ولا يوجد اختلاف كبير في تبويب الدعوة المهاجرة عن تبويب الدعوة الأصلية، فقد احتوت على نفس الأبواب وأهمها افتتاحية العدد التي ظل يكتبها عمر التلمساني في المجلتين، وكذلك هناك باب (من فقه الدعوة) وتتفق المجلتان في الطابع العام لكل منهما، فهما مجلة رأي، يغلب على صفحاتها المقالات التي تعبر عن رأي وفكر الجماعة في مختلف الأحداث والقضايا، والفرق الوحيد بين المجلتين أن الدعوة الأصلية كانت تنشر المقالات بتوقيع كتّابها، في حين أن الدعوة المهاجرة تنشر المقالات بدون توقيع، باستثناء الافتتاحية التي توقع باسم (عمر التلمساني).

وقد صدرت الدعوة المهاجرة في البداية بدون إعداد كافي، اعتقاداً ممن تولوا إصدارها في المهجر، أن توقف الدعوة الأصلية مؤقت، وخاصة بعد مصرع الرئيس أنور السادات ثم تولي الرئيس حسني مبارك وقراره بالإفراج عن جميع المعتقلين بفعل قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١م ومن بينهم المرشد العام المؤقت لجماعة الإخوان المسلمين (عمر التلمساني) وأعضاء الجماعة الذين اعتقلوا معه، ولكن بعد مرور عام كامل على أحداث سبتمبر لم يصدر قرار بعودة الدعوة الأصلية إلى الصدور في مصر.

بدأ من يصدرون الدعوة المهاجرة في إعادة تنظيمها استعداداً لسنوات طويلة من الهجرة، ويكشف عن ذلك الكلمة التي نشرتها المجلة بمناسبة مرور عام على توقف الدعوة الأصلية حيث قالت:

"عندما بدأ صدور "الدعوة المهاجرة" خارج مصر مع تقلص في حجمها وعدد صفحاتها، كنا نحسب أن هذه المرحلة الانتقالية لن تطول، وأن الدعوة الأصلية إما أن تعود إلى القاهرة لتأخذ وضعها الطبيعي في الصدور المنتظم وإما أن تستقر في الخارج فتدخل في نطاق الصحافة العربية المهاجرة التي ضاقت بها الأرض العربية فيممت شطر بلد أوروبي لتصدر منه ويعاد تصديرها إلى الأقطار العربية مرة أخرى".

وصدر العدد الأول والثاني والثالث و ... من الدعوة في الخارج دون أن تتخذ لنفسها مكاناً ثابتاً ولا مكاتب ولا هيئة تحرير ولا أرشيف معلومات أو صوراً ... وها نحن اليوم بعد سنة من تعطيل مجلة الدعوة ما نزال نأمل في العودة، أو الاستقرار في مكان ما على الأرض.

صحيح أن القرار صعب بسبب الحرص على أن تخوض "الدعوة" معركتها في ساحة الصراع الأساسية وليس من وراء البحار .. ولكن اضطراب صدور الأعداد الأخيرة وافتقاد الاستقرار سيجعلان من المحتم اتخاذ القرار، لأن حاجة القارئ المسلم إلى مجلة إسلامية لم تعد تترك مجالاً للتأجيل.

فمع اعتذارنا إلى الأخوة القراء بسبب تأخر الأعداد الأخيرة عن مواعيدها، وعن عدم قدرتنا على إيصال المجلة إليهم حسب نظام الاشتراكات القديم، نسمح لأنفسنا بأن نأمل في نهاية قريبة لهذا الوضع، باعتماد مكتب ثابت للمجلة في الخارج، بحيث تستقر هيئة التحرير وتنظيم عملية الطباعة والتوزيع .. ونرجو أن يكون ذلك قريباً إن شاء الله."[٢٠]

كذلك يلاحظ أن الدعوة المهاجرة كانت تواجه صعوبات في الصدور بانتظام، مما كان يضطرها في بعض الأحوال إصدار عددين في مجلد واحد، فمثال ذلك العدد الثامن والثمانون والعدد التاسع والثمانون اللذين صدرا في مجلد واحد بتاريخ أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٣م وقد أشارت المجلة إلى هذه الصعوبات حيث ذكرت

أنه "للظروف التي تمر بها الدعوة المهاجرة، فقد تكرر تأخر صدور الأعداد عن تواريخها المفروضة لها، وحتى نتجاوز هذا التأخير بعون الله، فإننا نستأذن القارئ الكريم في أن يشتمل هذا العدد على العددين الثامن والثمانين والتاسع والثمانين، سائلين المولى عز وجل أن ييسر لها الأمر حتى تستقر وتقوم بدورها المطلوب منها من جديد". (٣١)

وفي العدد الواحد والتسعين من الدعوة المهاجرة، احتل الغلاف كله صورة صالح عشماوي وتحت الصورة مانشيت يقول (صالح عشماوي في ذمة الله) وفي داخل العدد نشرت المجلة مقالاً بعنوان (من وحي الحج، ما وراء المناسك من أهداف .. لصالح عشماوي) وقالت المجلة أن هذا المقال كان آخر ما كتبه عشماوي للدعوة المهاجرة "وكان المفروض أن ينشر في العدد الذي يصادف موسم الحج، ولكن لظروف قاهرة تأخر نشره في وقته، وها نحن ننشره في هذا العدد بعد أن لقى ربه" وكانت هذه أول مرة يوقع فيها مقال لكاتب آخر بالدعوة المهاجرة غير عمر التلمساني، وقد نشرت الدعوة المهاجرة على صفحة الغلاف الأخير لنفس هذا العدد مقالاً بعنوان (الدعوة المهاجرة والأخ صالح عشماوي رحمه الله) أعلنت فيه استمرار الدعوة المهاجرة في الصدور من الخارج بعد ضياع حق الصدور من الدعوة الأصلية بوفاة صاحب امتيازها صالح عشماوي، كما ينص على ذلك قانون المطبوعات المصري الجديد، كما أشارت في هذا المقال إلى علاقة مجلة الدعوة بجماعة الإخوان المسلمين:

"إن الدعوة المهاجرة لتتقدم نيابة عن محرريها وقرائها بالدعاء إلى الله سبحانه وتعالى أن يتغمد الأخ العزيز الحاج صالح عشماوي رئيس تحرير مجلة الدعوة الأصلية برحمته الواسعة وأن يفسح له في جناته وأن يجازيه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، ولن نستطيع أن نوفيه حقه من التقدير، فالله عنده خير الجزاء، فقد كان رحمه الله من الأتقياء الأخفياء المتواضعين الزاهدين الصادقين المخلصين وقد كان من حرصه رحمه الله على مجلة الدعوة أن حافظ على رخصتها طوال مدة المحنة أيام عبد الناصر والسادات وما يزيد عن عشرين عاماً بأن كان يطبع منها بين الحين والحين بعض نسخ بسيطة حتى لا تسقط رخصتها وكأن الله كان

يدخرها ليقدمها الحاج صالح للإخوان بعد خروجهم من السجون والمعتقلات في أوائل السبعينات عندما طلب الإخوان منه ذلك، فقدمها بكل الترحاب والسرور، وقدم نفسه ووقته وجهده معها، وشاء الله أن تؤدي دوراً أساسياً للجماعة على الساحة العالمية بعد فترات المحن الشداد واتسعت دائرة توزيعها حتى عمت أكثر من سبعين دولة وبلغ التوزيع ما يقرب من تسعين ألف نسخة، وأعلنت صوت الحق قوياً، ورأي الإسلام وحكمه في قضايا الإسلام والمسلمين دون تهيب ولا مواربة، وكان رحمه الله له مقالاته القوية التي تصل خريف عمره بمقالاته في شبابه في مجلة "الإخوان المسلمون" أيام الإمام الشهيد رحمه الله. وكم كان حرصه على القيام بمسؤوليات التحرير رغم تقدم سنه وضعف صحته وكان يسكن في حلوان.

وكان من تواضعه يتحدث مع زملائه في التحرير الأصغر منه سناً وكأنهم أكبر منه، وتعرض مع إخوانه إلى السجن في ١٩٨١م بسبب نشاطه الصحفي في مجال الدعوة وتحمل ما لاقى من عنت وخرج ثابتاً مرفوع الرأس ليواصل عمله وجهاده.

وكان ينتظر في تشوق إلى عودة ظهور مجلة الدعوة ليواصل جهاده بالقلم ليختم أيامه الباقية في هذا الجهاد ضد الباطل، ولكن المرض عاوده ولقى رباً كريماً ونحسبه مع الصالحين ومع من سبقه من الشهداء على طريق الدعوة.

وكان السادات قد أصدر ضمن قوانين الصحافة المقيدة للحريات أن تراخيص مجلات الأفراد تنتهي بوفاة صاحبها، ومع ذلك لم يصبروا وصادروها مع أحداث سبتمبر ظناً منهم أنهم بذلك يخفتون صوت الحق والقوة والحرية، ولكنهم واهمون، وقد ردت الدعوة المهاجرة صدى صوت الحق بصفة مؤقتة على أمل عودة الدعوة الأصلية، ولكن هكذا أراد الله وستظل الدعوة المهاجرة تواصل مسيرتها في دأب وصبر وسيظل يعلو صوتها ويعلو بإذن الله حتى يفتح الله بيننا وبين قومنا بالحق وهو خير الفاتحين.

وسيظل اسم "الدعوة" يذكرنا دائماً بالأخ الحبيب الحاج صالح عشماوي والدعاء له بالمغفرة والرحمة ورضوان الله ونعيمه، ولا نملك إلا أن نقول: "إنا لله وإنا إليه راجعون".[٣٢]

ويلاحظ أنه في حين كان يغلب على موضوعات الدعوة الأصلية الاهتمام

بالقضايا المصرية، نجد الدعوة المهاجرة يغلب عليها الاهتمام بقضايا المسلمين عامة في مختلف أنحاء العالم، وقد يكون السبب في ذلك أن الدعوة الأصلية كانت تعبر في الأصل عن حركة الإخوان المسلمين في مصر. في حين أن الدعوة المهاجرة تعبر عن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ويؤكد ذلك قيام الدعوة المهاجرة بنشر عدد كبير من بيانات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وهو الأمر الذي كان نادراً ما يحدث في الدعوة الأصلية. كذلك يلاحظ أن الدعوة المهاجرة قد تخلصت من التحفظ الذي كانت تلتزم به الدعوة الأصلية في مناقشة القضايا المصرية، وهذا يعود بالطبع إلى الحرية المطلقة التي تتمتع بها الدعوة المهاجرة، وهو الأمر الذي ساعدها على إظهار آراء ومواقف حركة الإخوان المسلمين تجاه القضايا بوضوح وصراحة، ولعل أكبر نموذج لذلك، أنه في حين كانت الدعوة الأصلية تشيد بحرب أكتوبر ١٩٧٣م وتعتبرها نصراً على العدو الإسرائيلي إذا بالدعوة المهاجرة، تهاجم حرب أكتوبر بعنف شديد، وتعتبرها "جزءاً من خطة مرسومة متفق عليها".[٣٣] وأنها لم تكن في مصلحة الشعب المصري، "إن حرب أكتوبر كانت شراً كلها ولا خير فيها، ولعل ما لاقاه السادات في يوم ذكراها رد فعل طبيعي لآثار هذه الحرب".[٣٤]

وفي اعتقادي أن رأي الدعوة المهاجرة في حرب أكتوبر رأي لا يسنده منطق أو وقائع ثابتة وكان يجب ألا يقودها عداءها للرئيس السادات إلى هذا الموقف الغريب من نصر أكتوبر، وهو نصر لا يعود للسادات وحده، وإنما هو أولاً وأخيراً نصر للجيش المصري وللشعب المصري، ومن الغريب أن الدعوة المهاجرة تتبنى بذلك وجهة النظر التي روجت لها بعض الصحف في غرب أوروبا والتي لها علاقات وثيقة بإسرائيل والحركة الصهيونية العالمية.

كذلك اتخذت الدعوة المهاجرة موقفاً شديد العداء لثورة ٢٣ يوليو، واتهمت الثورة وقائدها جمال عبد الناصر بأنهما سبب الخراب الذي حاق بمصر وبالعالم الإسلامي منذ الخمسينات من هذا القرن، وكان من أعنف المقالات الي كتبتها ضد الثورة ذلك المقال الذي نشرته تعليقاً على خطبة الرئيس المصري حسني مبارك بمناسبة الاحتفال بمرور واحد وثلاثون عاماً على ثورة يوليو، وفي هذا المقال حددت الدعوة موقفها الكامل من الثورة وطالبت في النهاية الحكم الجديد في مصر

بالتخلص نهائياً من أي آثار تربطه بها، فقالت المجلة:

"والإنصاف .. لم يدر بخلد أحد أن يحمل حسني مبارك -باعتباره من خارج مجموعة ٢٣ يوليو- سلبيات وإيجابيات هذا التاريخ إلا بالقدر الذي يلتزم به لكل فرد من مصر بنصيب من المسئولية باعتباره صاحب مصلحة وحق، ويستوي في هذا .. حق الرفض وحق القبول، ويقيناً فإن أول من يعلم هذه الحقيقة هو حسني مبارك نفسه، باعتباره الشاهد الرئيسي على عملية انتقال السلطة إليه، عندما أكد له خالد الإسلامبولي ورفاقه لحظة اقتحامهم لمنصة العرض أنه ليس مستهدفاً رغم أنه وقتها كان يشغل منصب نائب الرئيس .." .[٣٥]

وأضافت المجلة:

"إن الدور الذي حدده النظام للشعب في ممارسة العمل السياسي، كان ولمدة ثلاثين عاماً هو دور محدود لا يملك فيه زمام المبادأة والمبادرة، وكان هو السبب في اختلال توازن معادلة السلطة والشعب .. وهو الذي أرسى عوامل الإنفصال بينهما وأن أي محاولة جادة وصادقة لإعادة هذا التوازن لا بد وأن تأتي عبر تقييم جديد ومبادئ جديدة للتجربة كلها ولا بد أن يقوم بها النظام بدلاً من أن يتركها للشعب ليصطدم بعد ذلك بحاجز الشرعية والدستورية، وليتهم بعقوق التجربة، وأن طبيعة السلطة في مصر وتكامل الناس معها بالإضافة إلى وجود الاستثناءات التي حكمت البلاد لأكثر من نصف قرن، تفرض أن يكون رأس النظام محايداً بين كل القوى وممثلاً حقيقياً لكل الشعب."[٣٦]

والتزمت الدعوة المهاجرة بنفس الموقف الذي سبق واتخذته الدعوة الأصلية تجاه كامب ديڤيد" والسلام المصري الإسرائيلي، إذ يكتب عمر التلمساني مهاجماً اتفاقيات كامب ديڤيد مؤكداً أن "أول شرورها كان عزل مصر عن العالم الإسلامي كله، وارتمائنا في أحضان ألد أعدائنا الذين أصبحوا يتحكمون فينا، حتى في لقمة العيش" .[٣٧]

أما البديل الذي يقدمه التلمساني لاتفاقيات كامب ديڤيد والسلام مع إسرائيل، فيقول:

ويبقى إذاً هذا السؤال حائراً يتردد منذ عشرات السنين: ماذا نفعل .. وما

الحل .. ليس هناك إلا جواب واحد يظنه الشاك في قدرة الله بعيداً، ويراه المؤمن بقدرة الله قريباً، هذا الجواب هو الرجوع الحق الصادق الملتزم إلى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهما الكفيلان وحدهما بعودة المسلمين إلى ما كانوا عليه من قوة وأمجاد، ولا أقول هذا واهماً، ولكنها سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، هي التي علمتني ما أقول. فأنا أتقدم بالحل عن حقيقة إسلامية. وبقين بصدق روايتها.

إننا نقف اليوم موقفاً وقفه رسول الله صلى الله عليه وسلم. أفحش المشركون في إيذائه وإيذاء من آمن به من المستضعفين. واليوم يفحش اليهود تدفعهم الولايات المتحدة إفحاشاً آثماً، لا مع مسلمي فلسطين ولبنان، ولكن مع المسلمين في كل مكان. فماذا كان موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم. كان يمر على المستضعفين المعذبين فيقول متحسراً ومبشراً -صبراً آل ياسر، إني لا أملك لكم من الأمر شيئاً، إن موعدكم الجنة- وفي نفس الوقت كان يغرس في قلوب الصحابة أصلب قواعد الإيمان التي تقيم الفرد على العزة والقوة والتضحية والفداء .. فكان ما كان. وهذا هو ما يجب أن نقتدي به وأن نفعله.

إننا لسنا أنداداً لأعداء الإسلام لا عدة ولا عدداً، ولن نغلبهم بعددنا وعديدنا، ولكننا نغلبهم قطعاً بقوة إيماننا وصدق إخلاصنا وعمق لجوءنا إلى الله، فلا نخشى إلا غضبه، ولا نطلب إلا رضاه بكافة أنواع الطلب، إننا نقول كما قال المصطفى عليه الصلاة و السلام يوم أن سلط سادة الطائف عليه غلمانهم وسفهائهم حتى أدموا كعبه الشريف، فلجأ إلى حائط يناجي ربه (اللهم إنك تعلم ضعف قوتي، وقلة حيلتي، وهواني على الناس.. إن لم يكن ربي عليّ غضب فلا أبالي) إن قوتنا اليوم ضعيفة، وحيلتنا قليلة، كلما حاولنا لَم شعثنا، لاحقونا بالضربات القاصمات وتعقبونا بالمكائد والمؤامرات، فلم يبق أمامنا إلا الصبر والاحتساب، والتمسك بالسنة والكتاب، ومداومة التفكير والإصرار على الوصول إلى تحقيق الغاية رغم كل العقبات والصعوبات، بعون الله، فتلك سنته "ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب، وما كان الله ليطلعكم على الغيب" وإن أملنا في الله، مع العمل، لواسع فسيح كبير.

إن الله يسري عن رسوله صلى الله عليه وسلم، ضيقه بإيذاء المشركين له "قد نعلم أنه ليحزنك الذي يقولون، فإنهم لا يكذبونك، ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون" ومع هذه التسرية الربانية، فقد حذره ربه أن يكون لهذا الضغط والظلم والإيذاء أي أثر على جهوده في رسالته "ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى أتاهم نصرنا، ولا مبدل لكلمات الله ولقد جاءك من نبأ المرسلين. وإن كان كبُر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء فتأتيهم بآية، ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلين. إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى يبعثهم الله ثم إليه يرجعون".

ونحن نقتدي بزعيمنا وحبيبنا وسيدنا ورسولنا، محمد صلى الله عليه وسلم. قد يضنينا ما نلقى، ولكننا نعلم أنهم يعصون الله ما أمرهم، فهي إذاً حرب بينهم وبين خالقهم، والخاتمة معروفة على كل حال. سنمضي في طريقنا، بعون الله، محذرين وناصحين، لا ناكصين ولا ناكثين بقوة الله، فإن كان فيهم من يسمع لبى وفاء إلى الحق، وأعان الدعاة العاملين، وأجره على الله، وإلا فإن الله سيذهب بهم ولا شك، ويأتي بمن هم خير منهم، لأنه لن يدع ديناً تعهد بحفظه لأهواء العابثين، ففي يده القوة، وله وحده يرجع الأمر كله في توجيه الأقدار وهو الواحد القهار "قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون".

إننا لا نغرر بأحد، ولا نسبح في خيال، ولكننا نستعرض حقائق عشناها جميعاً معاً، خضنا غمارها، وابتلينا بحرها، ونعيش معها على يقين لا يتزعزع، بأن "الله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون".

وبعد "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" وليس في الأمر خيار للعاقلين الفاقهين، فقد تحيد الأمر من عهد بعيد. "من كان يظن أن لن ينصره الله في الدنيا والآخرة، ليمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع، فلينظر هل يذهبن كيده ما يغيظ". وهذا قدرنا، فلنحيا رجالاً، ولنمت رجالاً، وإلا فبطن الأرض خير من ظهرها "إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد".

ورغم كل ما يجري تحت سمعنا وأبصارنا، فإننا لن نيأس، ولن نستعجل الأقدار. فأمامنا قوله تبارك وتعالى "قل إني على بينة من ربي وكذبتم به، ما عندي

ما تستعجلون به إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين".

ورغم أهمية ما ذكره التلمساني من بدائل لمواجهة إسرائيل، إلا أنه يلاحظ أنه لم يتضمن خطوات عملية، وإنما اقتصر على مجرد أقوال عاطفية وأفكاراً عامة غير محددة، ولكنها تظل رغم ذلك محاولة هامة لأنها تكشف عن تصور الإخوان المسلمين لكيفية مواجهة العدو الإسرائيلي.

وقد تعرضت الدعوة المهاجرة لكثير من القضايا الداخلية في مصر مثل قانون الطوارئ، حيث أعلنت المجلة رفضها للقانون، وحجتها في ذلك أن القانون صدر: "لاحتواء موجة العودة الجديدة إلى التمسك بالدين وسلوكياته ومفاهيمه الشاملة، ولاحتواء النقمة الشديدة التي بدأت تتصاعد حدتها إزاء الالتزام باتفاقيات "كامب ديفيد"[٣٨] كذلك حرصت المجلة على نشر نص شهادة الشيخ صلاح أبو اسماعيل عضو مجلس الشعب المصري أمام المحكمة التي تنظر قضية تنظيم الجهاد.[٣٩]

ولم تقتصر انتقادات الدعوة المهاجرة على الحكومة المصرية، وإنما امتدت لتطول أيضاً بعض فصائل المعارضة في مصر، فقد هاجمت المجلة بعض رجالات وكتّاب المعارضة وأتهمتهم بأنهم (معارضة رسمية) و (معارضة مستأنسة)، ومثال ذلك المقال الذي نشرته الدعوة تحت عنوان (الأيدي الملطخة بالدماء، وشعارات المعارضة الرسمية) هاجمت فيه فتحي رضوان على مقال نشره في جريدة الشعب، حيث قالت:

"ولقد هالنا مقال لأحد هؤلاء السادة مؤخراً يبدي فيه انزعاجه من فترة الاعتقال الظالم التي تعرض لها والد البطل خالد الإسلامبولي دون ذنب جناه غير كونه والد خالد، وصب جام غضبه على هذه الفترة (الأخيرة) من تاريخ مصر والتي سمحت بهذا الإجراء الظالم "الذي لم يسمع عن مثله قبل ذلك" .. رغم أنه شارك فترة كوزير في حكم نظام العسكر الذي يريد أن يصوره -باستثناء عشر سنوات- على أنه النقاء والإنسانية الخالصة.

وإذا كان السيد الزعيم المعارض، مشاركاً في تزييف تاريخ مصر، فهو إن كان يريد أن ينسي شعبنا حقائق هذا التاريخ .. فإن أجيالنا تعلم أن ما حدث لوالد خالد الإسلامبولي .. هو ما حدث ويحدث في مصر طوال ثلاثين عاماً من أخذ

الناس بالشبهة. وتحميل كل الأسرة مسؤولية عمل الفرد منها .. وحتى الدرجة الرابعة من القرابة كما نص على ذلك قرار عبد الناصر الشهير في عام ١٩٦٦م. حتى يمكن إذلال كل شعب مصر وتقطيع أواصر القربى والتراحم بين أفراده .. وهذا هو الوجه الآخر للعملة الذي يحاولون الآن تجميلها ..

ألم يسمع "السيد" الزعيم المعارض .. أيام أن كان وزيراً .. عن الزوجات والبنات والأطفال والشيوخ الذين تشرفت بهم زنازين السجن الحربي .. والقلمة وسراديب المباحث العامة .. ولم تسلم أبدانهم وجلودهم .. وحتى أعراضهم من الإذلال، أم أنه أيضاً لم يسمع عن حمزة البسيوني وصلاح نصر وشمس بدران ومذبحة ليمان طرة عام ١٩٥٧م".[١٠]

وانطلقت المجلة من الهجوم على فتحي رضوان إلى الهجوم على المعارضة المصرية بأسرها متهمة إياها بأنها (تقبض) من الحكومة.

"إن جماهير شعبنا تطالب المعارضة الرسمية الآن بأن تكشف لها أبعاد الاتفاقيات بينها وبين الحكومة، ومبالغ الدعم الشهرية التي تمنح لها من أمواله، والمدى المسموح لها العمل فيه، وحقيقة المؤامرة مع النظام من أجل القضاء على الهوية الإسلامية لشعبنا. وتطالبهم بلحظة صدق واحدة، تعيد إلى نفوس هذا الشعب الأمل في جيل جديد مخلص لا يساوم .. ولا يتاجر .. ولا ينحرف."[١١]

ونعتقد أن هجوم الدعوة المهاجرة على الأستاذ فتحي رضوان، هجوم مفتعل ولا مبرر له على الإطلاق، والمقال الذي تهاجمه المجلة لم يكن يستحق هذا الرد القاسي فالرجل كتب يستنكر القبض على والد خالد الإسلامبولي، باعتبار أن الأب لم يرتكب شيئاً يستحق العقاب عليه، فالمقال لم يمس الإخوان المسلمين من قريب أو بعيد بل يمكن اعتباره دفاعاً عنهم .. وإن كنت اعتقد أن المقال المذكور لم يكن السبب في هذا الهجوم القاسي على الرجل، وإنما هوجم بسبب أنه كان يوماً أحد وزراء جمال عبد الناصر وتناست المجلة مواقف فتحي رضوان ودوره في الحركة الوطنية المصرية، وتناست أيضاً أنه كان أحد الذين قبض عليهم في ٥ سبتمبر ١٩٨١م رغم كبر سنه، وأنه تعرض لهجوم علني من الرئيس أنور السادات بسبب

معارضته لاتفاقيات كامب ديفيد، كذلك فإن إطلاق المجلة للأحكام المتسرعة في حق المعارضة المصرية واتهامها بتلقي مبالغ الدعم الشهرية من الحكومة، فيه ظلم جارح لهذه المعارضة، عوضاً عن أنها معلومات غير صحيحة.

ومن القضايا الهامة التي احتلت مكاناً متقدماً بين اهتمامات الدعوة المهاجرة، القضية الفلسطينية، وقد كشفت المجلة بوضوح عن الموقف الحقيقي للإخوان المسلمين من هذه القضية، وذلك من خلال طرحها لما سمته الحقائق الخمس عن القضية الفلسطينية، والتي تشكل جوهر الأزمة التي يعاني منها النضال الفلسطيني اليوم.

وأول حقائق هذه الأزمة في رأي الدعوة المهاجرة تخليها عن الخيار العسكري لمواجهة العدو الإسرائيلي، ثم رفعها شعارات الاشتراكية واليسارية والثورية والتقدمية واعتبار الإتحاد السوفيتي وما يسمى بالمنظومة الاشتراكية الحلفاء المخلصين: "إن العمل الفلسطيني فقد هويته منذ منتصف الستينات حين قطع صلاته وروابطه بأمسه وحاد عن طريق سلفه وأبى أن يمضي على نهج عز الدين القسام والذين رفعوا البندقية بيد وهوية فلسطين العربية الإسلامية باليد الأخرى .. وأدى فقدان الهوية إلى رفع شعارات الاشتراكية واليسارية والثورية والتقدمية إلى آخر تلك الشعارات الجوفاء التي طبل تحتها وزمر وهلل، وأخذ يتراجع عن الشعار الذي ينادي بفلسطين دولة ديموقراطية علمانية تضم جميع الأجناس والديانات، وحتى وصل به الأمر أن صار الشعار هو دولة فلسطينية على أي جزء من التراب ولو فوق شبر واحد من الأرض وأنه مستعد للإعتراف بدولة يهودية في فلسطين، دولة فوق الأرض العربية الإسلامية".[٤٢]

أما الحقيقة الثانية في الأزمة التي يعانيها العمل الفلسطيني، فهي من رأي الدعوة المهاجرة، ربط القضية الفلسطينية بالأنظمة العربية، ذلك: "أن قيادات العمل الفلسطيني ربطت القضية بالنظم العربية فضاعت وضاعت معها المعالم الصحيحة في متاهات هذه النظم، بدلاً من أن تربط النظم بالقضية وترغمها على تعديل المسار والوجه، وعلى الساحة اليوم وقبل اليوم عشرات التنظيمات ولاؤها لهذا النظام أو ذاك هو أضعاف ولائها للقضية، وإن كان ثمة ما تقدمه للقضية

فيجب أن يجاز أو لا يجاز من النظم الحاكمة .. أرأيت أن الذين يدفعون شعار الخندق الواحد مع النظام السوري ودباباته تسوى الأرض بأجساد الفلسطينيين ورصاصه يحصد صدورهم".[٤٣]

أما الحقيقة الثالثة، فهي:

"إن العمل الفلسطيني على مستوى القيادة قد فقد هويته وارتبط بالزعامات والقيادات الموجودة على الساحة وجرفته المظهرية، فصارت لهم مراسيم الحكام والسلاطين واستقبالات الأمراء والوجهاء، وحرصوا على أن يُقابلوا بالهتافات والموسيقات، و نسوا تماماً أنهم ثوار ضد دخيل غاصب، والمجاهدون من أجل استرجاع حق مغتصب، وأن وراءهم شعباً يعيش مأساته، في مخيمات لا يحس فيها أمناً، ولا يهنأ فيها براحة، أيامه كلها المآتم والأحزان".[٤٤]

وتقوم الحقيقة الرابعة على القول بأن:

"التشرذم الذي عاشته القيادات الفلسطينية، تجرع الشعب الفلسطيني كؤوسه مترعة، ودفع ثمنه مضاعفاً، وذاق مرارته على أيد بني يهود كما ذاقها على أيد بني العرب، فسقط ألوف من أبنائه برصاص العرب كما في تل الزعتر وبرصاص بني يهود والكتائبيين في صبرا وشاتيلا، وسالت أنهار دمائه على مشارف طرابلس وفي داخل طرابلس برصاص فلسطيني وسوري وليبي يرفع أعلام العروبة ويصخب بشعارات الثورية والتقدمية واليسارية ..

وكان من نتيجة هذا وغيره أن انعزلت القيادة عن القواعد الجماهيرية التي لم تذق طعماً للإنجاز في محيط قضاياها وإن ظلت تدفع الثمن فادحاً".[٤٥]

أما الحقيقة الخامسة في أزمة العمل الفلسطيني في رأي الدعوة، فهي انخداع القيادات الفلسطينية بما يسمى (المنطق الحضاري) الرافض للعنف الثوري تحت دعوى أنه (إرهاب):

"إن العمل الفلسطيني على مستوى قياداته بالذات حين فقد هويته وفقد طريقه انحرف في مسار خاطئ وخطير، لقد كان من المنطقي أن يحرق العمل الفلسطيني الأرض تحت أقدام بني يهود، ويلهب الدنيا كلها حرائق تحرق أبدانهم وتهلك أجسادهم، ويجعل من فلسطين وما حول فلسطين بل والعالم كله جحيماً لكل يهودي

أو غير يهودي يتعاون مع بني يهود أو يقدم لهم دعماً أو تأييداً.

إلا أن العمل الفلسطيني وقد وصل حباله بنظم المنطقة صار إلى قناعة غريبة وعجيبة ومذهلة بأن الأسلوب الحضاري لا يحترم احتراق الطائرات أو ترويع المدنيين من بني يهود، أو إقلاق راحة الذين استمرأوا أرضنا ولحومنا وأعراضنا في الأرض المحتلة، وإننا لكي نكسب عطف العالم فيجب أن ننبذ أسلوب العنف، ونأخذ بأسلوب التفاهم والود، فرضينا بذبح الألوف منا وتشتيت الملايين من أطفالنا وشيوخنا ونحن نلهث عن وعي وعن غير وعي وراء الأكذوبة والخدعة".[٤٦]

وللخروج من الأزمة، تطرح الدعوة المهاجرة تصورها للعلاج، وذلك باتباع المنهج الإسلامي الذي يقوم على وحدة الفصائل الفلسطينية جميعها، ثم الاستقلال الكامل للعمل الفلسطيني عن الأنظمة العربية، ورفض التبعية لأي قوى عالمية، ثم الالتزام بالكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير التراب الفلسطيني وهذا الكفاح المسلح يقوم على فكرة الفداء والتضحية: "توضع الأرواح على الأكف لتوهب لنا الحياة في عزة وأمن".[٤٧]

وكان للدعوة المهاجرة، اهتماماً كبيراً بأحداث سوريا وكانت تتابع نشر أخبار المقاومة المسلحة التي يقودها الإخوان المسلمين ضد النظام السوري، وتنشر بيانات تنظيم الإخوان المسلمين في سوريا.[٤٨]

وتكاد الدعوة المهاجرة أن تتجاهل الحرب العراقية الإيرانية، وقد اتخذت في البداية موقفاً مؤيداً لإيران ضد العراق، ثم بدأت تتخذ موقفاً متوازناً، تدين فيه الحرب بين المسلمين دون انحياز لطرف منهما، ويبدو أن هذا الموقف أثار بعض القوى الإسلامية في إيران فهاجمت جماعة الإخوان المسلمين في بعض الصحف الإيرانية وهو الأمر الذي اضطر الدعوة لنشر بيان للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين يرد فيه على بعض الصحف الإيرانية ويعلن أنه يرفض الدخول في صراع مع الحركة الإسلامية في إيران حرصاً على وحدة المسلمين:

"تلجأ بعض الجهات أو الشخصيات إلى النيل من جماعة الإخوان المسلمين سواء من منهجها أو قيادتها على صفحات بعض المجلات أو الصحف، وعلى سبيل المثال ماورد في جريدة الجهاد ومجلة رسالة الثورة الإسلامية في شهر رجب

الماضي من بيان صادر عن قسم الدراسات لحرس الثورة الإيرانية والذي اتهموا فيه قيادة الجماعة بالانحراف وما يشبه العمالة.

وكذلك ما ورد في عدد مجلة لواء الإسلام الصادر في ٢٩ رمضان الماضي ونالوا فيه من الجماعة وشبهوا موقفها من ثورة إيران بموقف اليهود من رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما نالوا من الأستاذ حسن الهضيبي رحمه الله بما عبروا عنه بالداء الهضيبي كما تناولوا الأستاذ عمر التلمساني وغيره.

والتنظيم العالمي للإخوان المسلمين يتوجه إلى هؤلاء ومن ينهج نهجهم أن يطمئنوا فلن نبادلكم هذا الأسلوب للأسباب الآتية:

١- امتثالاً لأمر الله تعالى (ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون) وقوله تعالى (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم).

٢- حرصاً منا على إخماد أي محاولة لإثارة فتنة بين المسلمين يثيرها المغرضون ويساعد عليها ويستفيد منها أعداء الله.

٣- تجربتنا أثبتت لنا في مثل هذه الحالات أن عدم الرد هو خير رد.

٤- يقيننا أن هذا الأسلوب من التشكيك لم ينل ولن ينال من الجماعة بإذن الله، وقد سبق أن تعرضت للكثير منه من خلال أجهزة إعلامية قوية وبقيت الجماعة بأصالتها ونمائها رغم ذلك.

٥- تعاهدنا من بدء قيام الجماعة ألا نتعرض بالتجريح للأشخاص أو الهيئات وألا نكسب عداوة أحد من المسلمين، وألا نُستدرج إلى هذا المجال.

٦- آلينا على أنفسنا أن نحتسب عند الله كل ما يصيبنا من أذى في سبيل الله وأن نكل من ينالنا بشئ من ذلك إلى الله الحكم العدل.

٧- عودنا الله من فضله ورعايته أن يظهر بطلان ما يوجه إلينا من اتهامات زائفة أو تشكيك -ولو بعد حين- ويكشف نوايا أصحابها ليحق الحق ويبطل الباطل.

٨- نحن نميز بين التشكيك والنقد الهدام وبين النصح والنقد البناء، فللأخير أسلوبه وآدابه، فنرحب به ونتقبله ونرد عليه موضوعياً، وغالباً ما يجدي فيه

الاتصال المباشر وليس صفحات المجلات والصحف.

وبعد هذا التوضيح نؤكد على الإخوان أن يلتزموا هذا المنهج ولا يحيدوا عنه وألا يُستدرجوا في هذا المجال وألا يضيفوا بشئ من ذلك مهما كانت أساليب الإستفزاز تجنباً للفتن.

ونطلب من جمهور القراء ومن يهمهم أمر الإسلام والمسلمين في مثل هذه الأحوال أن يتبعوا توجيه الله (فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين).

ونرجو ممن يتعرضون للنيل من جماعة الإخوان أن تُوفر هذه الجهود وأن توجه إلى أعداء الله ففي ذلك الخير.[١٩]

وعارضت الدعوة المهاجرة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومواقفها في المنطقة العربية ومن النزاع العربي الإسرائيلي، فنشرت العديد من المقالات التي تهاجم السياسة الأمريكية، وعندما أعلن الرئيس الأمريكي ريجان عن مبادرته لحل المشكلة الفلسطينية، سارعت مجلة الدعوة بنشر بيان للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، يعلن رفض المبادرة ويحذر الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية من أخطارها، وتحت عنوان (مشروع ريجان - دعوة للتوقيع على بيع فلسطين) قالت الدعوة أن المشروع في حقيقته هو مشروع لبيجين وليس لريجان، أي أنه مشروع إسرائيلي، ويحقق مصالح إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة:

"إننا نعلن صراحة وبلا مواربة رفض مشروع ريجان، ونرى فيه شركاً جديداً يسلمنا لمزيد من التمزق والضياع ويحول بين أمتنا وبين الوحدة وجمع الصفوف ويباعد بيننا وبين منهج الله الذي فيه الخلاص من كل التشرذم والخور والهوان، ونؤكد أن بقاءنا في رفض دائم وتوثب مستمر وإعداد متواصل أفضل لنا من أن ندمغ بخاتم الذل ونطبع بطابع الولاء لليهود والصلح معهم على بيع فلسطين على أي صورة من صور البيع، فما بالكم علي هذه الصورة المهينة من صور البيع الرخيص في سوق النخاسة الدولية ..

لقد استطاع اليهود بخبثهم الإعلامي وتآمرهم السياسي مسخ القضية

الفلسطينية من إسلامية إلى عربية إلى فلسطينية إلى تسميات راحوا هم وعملاؤهم يطلقونها على المقاتلين الفلسطينيين من إرهابيين إلى مخربين.

ثم عملوا على تشريد هؤلاء تحت سمع الرأى العام العالمي وبصره في شتى بقاع العالم تحت رحمة الأعداء والأصدقاء على السواء. إننا نؤمن بأن القضية قضية إسلامية ولا يجوز أن تكون غير ذلك ولا بد من حشد الطاقات لها على هذا المستوى، فليفهم المسلمون واجبهم وليفهم حكام البلاد الإسلامية ذلك وليفهم الإخوة الفلسطينيون أننا والمسلمين كافة معهم".(٥٠)

وقدمت المجلة أربعة مبررات تدفعها لرفض مشروع ريجان وهي:

* ماذا تعني دعوة ريجان إلى تجميد إقامة المستعمرات اليهودية في الأراضي المحتلة سوى بقائها كما هي وزرعها أوكار إرهاب وقلاع رعب وتخريب وتجسس في البقية الباقية من فلسطين ونحن من حولها لا حول لنا ولا قوة في كيان الحكم الذاتي الهزيل. إن ريجان لم يقل حتى من وجهة نظركم يا دعاة الصلح مع اليهود بضرورة إخلاء المستعمرات من اليهود وإنهاء وجودها في البقية الباقية من الجسم الفلسطيني الممزق. فأي تجميد هذا الذي يعنيه سوى مباركته لوجود المستعمرات بينكم وموافقتكم على ذلك وأنتم صاغرون.
* وماذا تعني دعوة ريجان إلى إعطاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حق إقامة حكم ذاتي منزوع السلاح مسلوب الإرادة لا حول له ولا قوة سوى بقاء الشعب الفلسطيني تحت رحمة جيش العدوان اليهودي في كل لحظة يفكر فيها هذا الشعب في مستقبله أو يتطلع فيها إلى حريته ... ألا ترون أن البيع رخيص وأن الثمن بخس، دراهم معدودة أو كراسي مهزوزة لا تلبث أن تنهار على رؤوس الموافقين المتآمرين.
* وماذا يعني إعلان ريجان إمكانية انضمام منظمة التحرير الفلسطينية في وقت لاحق لأحد الأطراف المتفاوضة سوى عدم الاعتراف صراحة بالمنظمة التي بحت أصوات الحكام العرب ووسائل إعلامهم من ورائهم الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير .. وأن ريجان أعلن هذا الجانب من مشروعه على استحياء لئلا يخدش المشاعر اليهودية التي تخاطبه من

خلال التوراة وتذكره بوعدها الأسطوري الذي آمن به الغرب الصليبي واليهودية العالمية على السواء.

* أما قول ريجان بأن تبقى القدس غير مجزأة فما نحسبه سوى ترديد للتصريحات اليهودية المكررة بأن القدس هي العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل، ولا يقول عاقل بأن ريجان في موقفه هذا ينوي تسليم القدس الموحدة للعرب على موائد المفاوضات الناعمة ... إنما يعني أن يؤذن لمن أراد منهم بالصلاة في المسجد الأقصى تحت الحراب اليهودية وراية إسرائيل ذات النجمة السداسية، وهو الأمر الذي أعلنته إسرائيل أكثر من مرة كلما تعرضت للقدس أو أتت على ذكرها باسم أورشليم.."[٥١]

ولأكثر من مرة، حذرت الدعوة المهاجرة القادة والزعماء العرب من السياسة الأمريكية وطالبتهم بعدم الثقة بوعود أمريكا، كذلك هاجمت الدعوة المهاجرة حلفاء أمريكا في المنطقة، وتذكر المجلة أن: "ما نلمسه من إسراف بعض أنظمة الحكم في بلادنا في إحسان الظن بأمريكا وحلفائها أمر يدعو إلى الدهشة والتساؤل، هل يخدعون شعوبهم أم أنهم مخدوعون. فإن كانت الأولى فهي مصيبة وإن كانت الثانية فالمصيبة أعظم"[٥٢] وتؤكد الدعوة المهاجرة أنه "لو علمت أمريكا أو لمست أن حكامنا لا ينخدعون أو أنهم يصدقون شعوبهم ولا يخدعونها لعملت لذلك حساباً وتراجعت ولراجعت مواقفها هذه"[٥٣]، وفي النهاية تخاطب المجلة القادة المسلمين قائلة:

"ياحكام بلاد المسلمين، كفانا خداعاً وانخداعاً، وكفانا تفرقاً واختلافاً، وكفانا تبعية واستسلاماً وتعالوا إلى الصدق والمكاشفة ودعم الثقة بين الشعوب والحكام والوحدة في ظل الإسلام ليتحقق لنا النصر والقوة والتمكين"[٥٤].

ويتضح من استعراض الملاحظات السابقة أن مجلة الدعوة المهاجرة، مجلة فكرية بالدرجة الأولى تهتم بتحليل الأحداث والتعليق عليها، كذلك فهي مجلة حزبية تعبر عن مواقف وسياسات حركة الإخوان المسلمين، ولسان حال التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، بحيث تكاد تفقد هويتها كمجلة مصرية مهاجرة، وتتحول بالتدريج إلى مجلة دولية للإخوان المسلمين.

وعند رصد صورة الأنظمة العربية في مجلة الدعوة المهاجرة سوف نكتشف أن المجلة لا تهاجم سوى نظامين عربيين فقط وهما النظام المصري والنظام السوري، أما موقفها من بقية الأنظمة العربية فهو أقرب إلى الحياد، وإذا حدث ورأت المجلة من نظام عربي آخر سلوكاً أو موقفاً لا يتفق مع سياستها نجدها تكتفي بالنصح اللين أو الموعظة الحسنة.

وتؤكد المجلة موقفها الحيادي من بقية الأنظمة العربية من خلال مقال افتتاحي لعمر التلمساني يقول فيه:

"إني أنصح جاداً، وأوجه ملزماً، ألا نتبادل التهم مع أحد مهما بلغت قسوة الخصم والحدة في اللدد، لا في نشرات .. ولا منشورات .. ولا كتب .. ولا مطبوعات، لا شئ من ذلك اللهم إلا ما يكشف عن الجمال والجلال في هذه الدعوة الطيبة، اللهم إذا خلت كلها من قسوة ا للفظ وسيء الكلام.

إن دعوة الإخوان المسلمين جاءت لتطبب لا لتجرح، جاءت لترتفع بمستوى النقاش لا لتهبط به إلى مستوى جاءت لتصحيحه، والذين يدعون إلى الله سبلهم واضحة وكلماتهم ناصحة "ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن" والله يقول الحق ويهدي سواء السبيل، والسلام على من اتبع الهدى، وأطاع ووعى وحفظ العهد ورعى".[٥٥]

ونعتقد أن هذا الموقف يعود إلى رغبة الإخوان المسلمين عدم الدخول في معارك مع الأنظمة العربية لأسباب تتصل باستراتيجية العمل السياسي للجماعة في هذه الفترة، وكذلك لرغبة المجلة في دخول أسواق التوزيع في أكبر عدد من البلاد العربية.

رغم أن مجلة الدعوة المهاجرة لم تعد تنطق بلسان جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وإنما تعتبر اليوم لسان حال التنظيم العالمي للإخوان المسلمين وخاصة بعد سقوط رخصة المجلة عقب وفاة صالح عشماوي، صاحب امتيازها حسب ما ينص عليه قانون المطبوعات المصري الصادر في ١٤ يوليو ١٩٨٠م والخاص بسلطة الصحافة[٥٦]، إلا أنه يلاحظ أن المجلة ظلت تضع القضايا المصرية في مقدمة اهتماماتها. وإن كان يغلب على صورة النظام المصري في مجلة الدعوة السمات

السلبية، حيث نجد ٣٢٪ من مقالات المجلة تركز على سمة (دكتاتوري) وعلى سبيل المثال تنشر المجلة مقالاً لعمر التلمساني يعلن فيه أن الديموقراطية في مصر ناقصة ويؤكد ذلك قائلاً:

"أقول .. ودليلي في يدي، فلقد صدر حكم القضاء بعودة مجلة الدعوة ولكنها لم تعد، أما أني لا أريد عودتها وصدروها فينفيه ترددي على الجهات المختصة عشرات المرات مطالباً بالعودة والإصدار، فكان الرد أن الأوضاع تستدعي شيئاً من التريث وكنت استجيب للأمهال لأني طُبعت على هذا الخلق، إن حريتي الكاملة لا أستمتع بها لأني محروم من ممارسة نشاطي الوطني من خلال الهيئة التي أنتمي إلى تعاليمها والتي لن أرضى بها بديلاً بعدما اتخذت القرآن دستوراً والرسول زعيماً والجهاد سبيلاً، إن الهيئات والجماعات والجمعيات والأحزاب ليست وليدة إرادة الحكومات لأنها لا تقوم إلا على إرادة صاحب الرأى وحريته دون تدخل أو إشراف هيئة من الهيئات ما دام القانون رقيباً على الجميع، وإلا فكيف يعبر صاحب الرأي عن رأيه وبالطريقة التي يتخيرها في القنوات الشرعية .. وكيف تتعدد الآراء والأحزاب إن لم تكن الحرية شاملة وافية للتعبير والإعلان".[٥٧]

ومن الأمثلة الأخرى المقال الافتتاحي الذي نشرته المجلة والذي ركز على بعض الممارسات التي تقوم بها الحكومة المصرية عقب مصرع الرئيس السادات فتنتقد المجلة الممارسات غير الديموقراطية، فقالت المجلة: "انتهى عهد السادات كما هو معلوم للجميع وبدأ بعده عهد جديد كان الأمل أن يكون عهداً مباركاً لكن هذا الأمل أخذ في التبدد".[٥٨]

ثم أخذت المجلة في تعداد بعض هذه الممارسات التي جعلت الأمل يأخذ في التبدد حسب وجهة نظرها:

١- فلقد بدأ هذا العهد بإعلان الأحكام العرفية وبإجراءات قمعية ضد الشباب المسلم المتدين، فصارت اللحية والنقاب أو الحجاب وكأنها من المنكرات التي يجب منعها ومحاربتها.

٢- التفزيع الواسع المدى بزاور الفجر واعتقال الكثير من الشباب المسلم والدعاة.

٣- استمرار الاعتقالات والملاحقة والتضييق على أي نشاط إسلامي حتى أن

المساجد تفتح لأداء الفرائض فقط ثم تغلق ولا يسمح بأي تجمع ولو حول تلاوة القرآن.[٥٩]

واستغلت الدعوة المهاجرة تجديد قانون الطوارئ للتأكيد على غياب الديموقراطية في مصر.[٦٠]

كذلك نددت المجلة بوزير الداخلية المصري (حسن أبو باشا) باعتباره "صاحب فكرة الحوار مع المعتقلين التي حاول أن يجمل بها الأسلوب البوليسي الذي تمارسه أجهزة الأمن في مصر".[٦١]

كذلك كشفت نتائج الدراسة أن نسبة ٢٦٪ من مقالات الدعوة المهاجرة تركز على سمة (غير مستقر) ويلاحظ أنه في حين كانت المجلة تؤكد أن السلطات المصرية تغالي في الإعلان عن اكتشاف التنظيمات السرية المعارضة لتبرير تجديد قانون الطوارئ، نجدها تستغل تجديد القانون للتأكيد على عدم الاستقرار في البلاد.

واتضح من الدراسة أن ١٨٪ من مقالات الدعوة تركز على سمة (معزول جماهيرياً) وهناك ١٠٪ من المقالات تركز على سمة (استسلامي) وذلك من خلال رفض اتفاقيات كامب ديفيد واعتبارها خطوة في طريق الاستسلام العربي الإسرائيلي: "وعلى الأنظمة العربية ألا تفكر في مثل هذا الطريق مهما تصوروا أنهم يستطيعون أن يضعوا الضمانات في تلك الاتفاقيات، فاليهود لا عهد لهم ولا ذمة كما حدثنا القرآن الكريم".[٦٢]

ويلاحظ أن سمة (اقتصاده ضعيف) تحتل نسبة ٨٪ من مقالات الدعوة، أما أقل نسبة فقد كانت من نصيب سمة (إقليمي) التي لم تزد عن ٦٪ فقط.

٤- تتشابه صورة النظام السوري مع صورة النظام المصري في مجلة الدعوة في التركيز على السمات السلبية لكل منهما، حيث نجد سمة (دكتاتوري) تحتل نسبة ١٩٪ من مقالات الدعوة التي تعرضت للنظام السوري.[٦٣]

أما سمة (إرهاب) فتحتل ١٧٪ من نسبة مقالات الدعوة، في حين تحتل سمة (متعصب) ١٤٪.[٦٤]

وهناك ١٣٪ من مقالات الدعوة المهاجرة تركز على سمة (معزول جماهيرياً) و

١٢٪ تركز على سمة (غير مستقر).

وتكشف الدراسة أن ١٢٪ من مقالات الدعوة تركز على سمة (مهزوم) وأن ٧٪ من المقالات تركز على سمة (استسلامي)[٦٥]، كذلك تهاجم المجلة النظام السوري بسبب تدخله في لبنان.[٦٦]

وفي الوقت الذي تهاجم فيه الدعوة المهاجرة النظام السوري الحاكم، فإنها تدافع عن الثورة الإسلامية المسلحة التي يقودها الإخوان المسلمين في سوريا، وقد تبنت المجلة موقف الجماعة في سوريا وكانت تنشر جميع بيانات الجماعة السياسية والعسكرية، وترد على الانتقادات التي توجه إليها سواء من داخل سوريا أو خارجها، ومن ذلك قيام المجلة بنفي ما تردد عن توقف الثورة المسلحة في سوريا حيث قالت:

"أدلى ناطق باسم جماعة الإخوان المسلمين في سوريا بما يلي: إن ما نُسب إلى الإخوان المسلمين من قرار بوقف العمليات العسكرية في سوريا لا أساس له من الصحة، بل هو دسيسة روجت لها عناصر غير مسؤولة. أما تخفيف وتيرة العمليات الجهادية فهو قرار راجع إلى تقدير قيادة الثورة الإسلامية في سوريا للظروف التي تمليها المصلحة العليا للشعب السوري والثورة الإسلامية العتيدة.

وحول ما نشرته جريدة (لوماتان) الفرنسية حول توقف نشاط الأخوان في سوريا، ونقلته عنها إذاعات الكتائب ومونت كارلو وإذاعة العدو الصهيوني منسوباً إلى مجهول بتاريخ ١٩٨٢/٩/٦م قال الناطق:

كنا نأمل من الجريدة الفرنسية "لوماتان" أن تتأكد من مصادرها تبعاً للأعراف الصحفية السائدة، دون أن تتلقف أخبارها من مجهول.

إن حركة الإخوان أقوى بإذن الله من أن تتأثر بردود الفعل أو بحملات الإثارة، وإن تصميمهم على بلوغ الغاية وتحقيق الهدف ثابت لا يتزعزع في الزمان والمكان والكيفية التي يرونها.

أما الحديث عن الأجنحة والخلاف في صفوف الجماعة ومجاهديها فمؤشر كاف للدلالة على طبيعة المصدر ونياته المريبة، وليس بمستغرب على العدو أن

يحاول الطعن في وحدة الجماعة وثباتها لينال من صمود شعبنا وتلاحمه مع الحركة الجهادية في سوريا والثورة الإسلامية المباركة ..»[٦٧]. وهو الأمر الذي يكشف أن الدعوة المهاجرة تكد تكون لسان حال تنظيم الإخوان المسلمين في سوريا.

٥- من اللافت للنظر أن صورة الفلسطينيين في مجلة الدعوة المهاجرة تتسم بازدواجية فهي من ناحية تعتبر صورة إيجابية عندما يتعلق الأمر بالحديث عن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، حيث اعتبرت المجلة أن إسرائيل واللوبي الصهيوني هما العدو الأول للحركة الإسلامية، ومن ناحية أخرى تعتبر الصورة سلبية عندما يتعلق الأمر بالحديث عن المنظمات الفلسطينية وقياداتها، فالدعوة المهاجرة تنتقد جميع المنظمات الفلسطينية وتتهمها بالسير في ركاب الأنظمة العربية والعمل من أجل المصلحة الشخصية، وهي في هذا لا تفرق بين مسؤولية فتح أو غيرها من المنظمات الفلسطينية في تبديد كفاح الشعب الفلسطيني، كذلك فهي لا تفرق بين قيادة ياسر عرفات أو المنشقين عليه بقيادة (أبو موسى) فجميعهم بنظرها لا يسعون لصالح الشعب الفلسطيني، وإنما يسعون لتحقيق مآربهم الشخصية، وقد نشرت المجلة مقالاً تعلق به على الإنشقاق بين صفوف منظمة فتح، اتهمت فيه الجميع بأنهم يعملون في إطار خطة مرسومة ضد مصالح الشعب الفلسطيني.

صار من السهل تفسير حركة "أبو موسى وأبو صالح وغيرهم" بأهدافها المرسومة ويمكننا أن نقول أن ما جرى من إبعاد للعمل الفلسطيني عن البقاع وعن لبنان وضربه في بيروت وطرابلس ونفيه إلى بعيد الأصقاع، هو في إطار خطة مرسومة ومدروسة.

وإن ما جرى في أواخر ١٩٨٣م، وأوائل ١٩٨٤م لا يختلف عما جرى في ١٩٧٨م، ١٩٧٨م حين انقسم القوم إلى فريقين كل يمارس دوره .. مطبلون صفقون لكامب ديفيد ومعارضون رافضون .. حتى إذا ما انتهى الفصل من المسرحية وجاء فصل ٨٣، ١٩٨٤م .. صار من المستحيل إنكار دور النظام المصري

في النضال من أجل القضية والعمل بإخلاص لنصرة أصحابها .. وتفويت المجازر والمؤامرات على الجزارين والمتآمرين.

ويصبح من حق الدعوة ومن حق الأمة كلها أن تتساءل خاصة بعد أن حدث تغيير في مواقف أطراف في القضية بزاوية مقدارها ١٨٠° : "هل صحيح أن زيارة عرفات للقاهرة اختراق لكامب ديفيد .. أم أنها الاحتراق في كامب ديفيد".[٦٨]

أما الصحيفة المصرية الثانية التي هاجرت في عصر مبارك، فهي جريدة "صوت العرب"، وكانت تصدر بالقاهرة كجريدة يومية تصدر أسبوعياً مؤقتاً عن دار الموقف العربي وصاحبها ورئيس تحريرها الصحفي المصري عبد العظيم مناف، وقد انتقلت الجريدة إلى لندن بعد أن أغلقتها السلطات المصرية بسبب نشرها في ٢٤ أغسطس ١٩٨٨م مقالاً يهاجم المملكة العربية السعودية والأسرة الحاكمة السعودية، وقد استندت الحكومة المصرية في قرارها بإغلاق الجريدة، إلى كونها تصدر عن جمعية أهلية مفروض في قانونها ألا تعمل بالسياسة، وقد رفع عبد العظيم مناف قضية أمام المحاكم المصرية يطالب بإعادة إصدار الجريدة، ومازالت القضية منظورة أمام القضاء حتى طبع الكتاب.

وفي لندن أصبحت الجريدة تصدر في ١٢ صفحة بحجم الإستاندرد، وتقوم سياسة الجريدة على الدعوة إلى القومية العربية والوحدة العربية وهي تصف نفسها بقلم رئيس تحريرها بأنها لسان حال الناصريين في مصر والعالم العربي، وهي تدعو بحماس إلى الأفكار الناصرية، ولا تخلو صفحة واحدة من الجريدة من فقرة مقتبسة من أقوال الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر ، وكانت الجريدة قبل إغلاقها في القاهرة تعتبر لسان حال الحزب الناصري تحت التأسيس الذي تقدم بأوراق تأسيسية إلى لجنة الأحزاب المصرية المحامي الناصري فريد عبد الكريم، وقد تمت الموافقة عليه بحكم قضائي صدر في نهاية شهر إبريل ١٩٩٢م.

وقد بدأت الجريدة في أعدادها الأولى الصادرة في لندن بانتقاد الحكومة المصرية بشدة ومعارضة لسياساتها الداخلية والخارجية، ثم بدأت الجريدة تميل إلى الاعتدال أملاً في عقد مصالحة مع الحكومة المصرية تمهيداً لعودتها من جديد

إلى القاهرة، ولكن الجريدة لم تعش طويلاً، فأغلقت بعد عدة أشهر لعدم وجود التمويل الكافي، وعاد محررها عبد العظيم مناف إلى القاهرة، ينتظر قرار المحكمة بعودة الجريدة إلى الصدور. ثم اضطر الى اعادة اصدار الجريدة فى باريس فى سبتمبر ١٩٩٢ م

وحول ظروف إنشاء جريدة صوت العرب، يذكر عبد العظيم مناف، ناشر الجريدة ورئيس تحريرها (في لقاء مع المؤلف)[٦٩]، أنه كان يصدر مجلة "الموقف العربي" في القاهرة منذ أول يناير ١٩٧٧م، كصوت معبر عن الفكرة العربية في مصر، وبسبب معارضة المجلة، وهي شهرية تعنى بالفكر والثقافة، لسياسات الرئيس أنور السادات وبخاصة زيارته للقدس ولاتفاقية كامب ديفيد، صدر قرار بإغلاقها ضمن صحف المعارضة خلال أزمة سبتمبر ١٩٨١م، وقبض على رئيس تحريرها مع المئات من رموز المعارضة المصرية في ذلك الوقت، وقد أفرج عنه في ١٢ يناير ١٩٨٢م، مع آخر دفعة من المعتقلين الذين أفرج عنهم الرئيس حسني مبارك بعد توليه الحكم عقب مصرع الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١م، وبعدها فكر عبد العظيم مناف في إصدار صحيفة يومية لتكون معبرة عن الاتجاه القومي الناصري في مصر، وهو التيار الذي كان يفتقد إلى صحيفة تعبر عنه، ولهذا السبب أنشأ "نادي أصدقاء الإعلام العربي"، بعضوية محدودة، تمهيداً لأن تصدر الجريدة عن النادي، وذلك تهرباً من قانون "سلطة الصحافة" لعام ١٩٨٠م الذي أصدره الرئيس أنور السادات والذي يمنع الأفراد من حق إصدار الصحف، وقد ووفق فعلاً على إنشاء نادي أصدقاء الإعلام العربي، وصدرت عنه جريدة صوت العرب" وظهر أول عددمنها في ٦ أغسطس ١٩٨٦م.

وقد تصدر الصفحة الأولى للجريدة صورة للرئيس جمال عبد الناصر، ومقولة له تحت الصورة على الشمال في كل عدد، وتحت اسم الجريدة وضعت عبارة "حرية، اشتراكية، وحدة" لتؤكد الجريدة على هويتها الناصرية، ويدعي مناف أن الحكومة حاولت إيقاف الجريدة بحجة مخالفتها لقانون سلطة الصحافة، ولكن هذه المحاولة توقفت بعد أن تبين قانونية عملية إصدار الجريدة، ذلك أن قانون سلطة الصحافة يفرض على كل من يرغب في إصدار صحيفة، ضرورة أن يتقدم بطلب إلى المجلس الأعلى للصحافة، وإذا لم يصدر من المجلس قرار بالرفض خلال أربعين يوماً،

يصبح من حق الجريدة الصدور، وقد اتضح أن الناشر قد تقدم فعلاً إلى المجلس الأعلى للصحافة بطلب الإذن بالصدور، وأنه قد مرت على الطلب مدة الأربعين يوماً التي يتطلبها القانون دون أن يصله إخطار بالإعتراض، وبذلك اعتبر إصدار الجريدة قانونياً، ويشاع في الأروقة الصحفية أنه حدث تواطئ مع بعض الموظفين الصغار بالمجلس الأعلى للصحافة، لتأجيل عرض الموضوع على المجلس حتى مرور الفترة القانونية (٤٠ يوماً) والذي يحق بعدها إصدار الجريدة دون انتظار موافقة المجلس الأعلى للصحافة ..!

ولكن الحكومة عادت مرة أخرى وأصدرت قراراً بإغلاق الجريدة في ٢٤ أغسطس ١٩٨٨م، أي بعد حوالي سنتين من الإصدار، وذلك بسبب نشر الجريدة خبراً عن المملكة العربية السعودية منقولاً عن مجلة جينز البريطانية، ولم يسمح بتوزيع العدد ١٠٨ من الجريدة رغم طباعته، وقد تقدم الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في ذلك الوقت ببلاغ إلى النائب العام يتهم فيه الجريدة بالعمل على إفساد العلاقات المصرية السعودية، وأنها بذلك تعمل ضد مصلحة الوطن، فتم القبض على رئيس التحرير وأودع السجن، وخرج بكفالة دفعتها عنه نقابة الصحفيين بعد أن أصر على عدم دفعها من أمواله الخاصة.!

ويذكر عبد العظيم مناف (في حوار مع المؤلف)[٧٠] "إن جريدة صوت العرب هي أول صحيفة مصرية تُصادر وتُوقف في عهد الرئيس حسني مبارك، وأول صحيفة يُدفع لرئيس تحريرها أكبر كفالة مقابل الإفراج عنه في تاريخ الصحافة المصرية وهي عشرة آلاف جنيه، دفعتها نقابة الصحفيين بعد أن تم تخفيضها إلى ستة آلاف جنيه، وذلك بعد أن أصررت على عدم دفعها إعلاناً لرفض الموقف كله، لقد أوقفت الجريدة قبل أسابيع قليلة من الإعداد لإصدارها يومياً".

وعن ظروف هجرة الجريد ة إلى لندن يقول عبد العظيم مناف: عندما طالت فترة إيقاف الجريدة (صوت العرب) وكذلك إيقاف شقيقتها مجلة (الموقف العربي) أردت أن أفتح أمام النظام فرصة لمراجعة قرار الإيقاف، فذهبت إلى لندن وأصدرت "صوت العرب" من هناك، أملاً أن يُسمح بتوزيعها في مصر تمهيداً لعودتها إلى الوطن، لذلك كانت "صوت العرب" أول جريدة عربية تحتفظ بجهاز تحريرها كاملاً

في أرض الوطن، ولم يكن الجهاز الذي يعمل في لندن سواي ومساعد لي، أما المواد فتفد كلها من القاهرة، وترسل إلى لندن عن طريق البريدالسريع، كذلك تعمدت أن يحمل إصدارها الأول في لندن رقم ١٠٨مصر، و ١ لندن، وجعلت عنوان مقرها الرئيسي في القاهرة، ولقد صدر العدد الأول في ١٣ أغسطس عام ١٩٨٩م، أي بعد عام كامل من توقفها في القاهرة، احتفظت الجريدة بنفس الشكل والعناوين والاهتمامات التي كانت تصدر بها في القاهرة، وأضفت إليها فقط عبارة (صوت الناصريين في مصر) وكان هذا إعلاناً بأن إصدار الجريدة في لندن، مؤقت، وقد بعثت برسالتين لوزير الإعلام المصري صفوت الشريف، أطالب السماح بطبع وتوزيع الجريدة في مصر مؤقتاً لحين الموافقة على عودة الجريدة نهائياً إلى مصر، وذلك أسوة ببعض الصحف العربية التي تطبع وتوزع في مصر، ولكن وزير الإعلام لم يرد على الرسالتين، وكانت الرسالة الأولى بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٨٩م، ورغم ذلك لم أفقد الأمل في العودة، واستمر ظهور صوت العرب من لندن حتى العدد ١٥١ إصدار القاهرة والعدد ٤٤ إصدار لندن، ثم أخيراً قررت إيقاف إصدار الجريدة من لندن في ٢٤ يونيو ١٩٩٠م، بعد أن فقدت الأمل في عودتها إلى القاهرة أو السماح بتوزيعها في مصر، وقد أدركت عبث الإصدار من لندن، فأنا ممن يؤمنون بأن من لا يكتب في مصر لا يقرأ، وأن من لا يسمع في مصر لا يطرب! وقد كان الاستمرار في الإصدار من لندن يعني نزيف مادي لا أقدر عليه، فقدكانت مادة الجريدة تأتي من القاهرة وتطبع في لندن، وترسل الأعداد إلى القاهرة فلا يسمح بتوزيعها، وهكذا دواليك، بإصرار مني وبإصرار منهم في القاهرة، كذلك لم يكن في نيتي مطلقاً أن أتحول إلى صحفي مهاجر، أو أن أحول "صوت العرب" إلى جريدة مهاجرة إلى الأبد، وعدت إلى القاهرة.

ويؤكد عبد العظيم مناف أنه كان يستطيع أن يستمر في إصدار "صوت العرب" من لندن، لو فكر في الأمر من زاوية مهنية فقط، أو من ناحية تجارية: "فالجريدة في إصدارها الثاني من لندن، كانت توزع في معظم البلدان العربية، ماعدا مصر والسعودية والعراق والجزائر، كما أنها دخلت إلى الأسواق السورية بعد حوالي ثلاثة أشهر من صدورها في لندن، كما أنها دخلت الأسواق الليبية بعد العدد

السابع أي بعد حوالي شهرين من إصدارها في المهجر، رغم أن بعض الدوائر الحكومية في مصر روجت اتهاماً للجريدة بأنها موالية للنظام الليبي، إن الجريدة، سواء في إصدارها الأول بالقاهرة أو إصدارها الثاني من لندن، لم تكن تعتمد سوى على التمويل الذاتي، وقد كنت أنفق على الجريدة من أرباح دار الموقف العربي للنشر التي أملكها في القاهرة، وليس سراً أن أقول أنني تلقيت أثناء وجودي في لندن عدة عروض من عدد من الأنظمة العربية بتمويل الجريدة بالكامل، ولكني رفضت واعتبرت مجرد العرض إهانة لي ولمواقف الجريدة!".[٧١]

ويلاحظ أنه قد غلب على جريدة صوت العرب، طابع صحافة الرأي، فهي لم تكن تجفل بالخبر الصحفي، وكانت إذا نشرت أخباراً، فإنها تقرنها بالرأي، وتلونها حسب اتجاهها السياسي، وهو عيب تعاني منه أكثر الصحف العربية المهاجرة وغير المهاجرة.

كذلك يلاحظ أن نسبة كبيرة من مقالات وموضوعات جريدة صوت العرب في إصدارها الثاني في لندن، لم تكن موقعة، كما أن عدداً من كتّابها في القاهرة لم يعودوا يكتبون فيها بعد هجرتها، أو كانوا يكتبون ولكن يخفون توقيعهم على مقالاتهم، كذلك كان اهتمام الجريدة بالمضمون أنساها الاهتمام بالشكل، فقد كان الإخراج الصحفي بالجريدة تقليدياً، وفي بعض الحالات كان عشوائياً ولا يراعى التوظيف المناسب لفنون الإخراج الصحفي في إبراز المضمون الفكري للجريدة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، وضع صورة الرئيس جمال عبد الناصر على الصفحة الأولى من الجريدة وتحت الصورة كلمة مأثورة له، وفي بعض الأحيان كانت تضع بروازاً في العديد من الصفحات يحمل عبارة من عبارات عبد الناصر، فهذا اللون من الإخراج الصحفي، لم يعد يناسب الصحافة الحديثة، فهو نوع من الدعاية السياسية، فقارئ اليوم أصبح ينفر من الدعاية المباشرة، بل أنه غالباً ما يتخذ موقف الرفض لكل ما يشتم فيه رائحة الدعاية أو التوجيه، حتى ولو كان فيه مصلحته، فما بالك بقارئ جريدة كصوت العرب، تقدم نفسها إليه كجريدة فكرية تخاطب المثقفين، وهم الأكثر حساسية تجاه الدعاية المباشرة من القارئ العادي.

وقد عرفت القاهرة في نهاية الثمانينات ظاهرة الصحف الأوروبية الجنسية، المصرية الطباعة والتحرير والتوزيع، وذلك تهرباً من قانون المطبوعات الذي يمنع الأفراد من إصدار الصحف، فظهرت جريدة (البلاغ) التي حملت الجنسية القبرصية ورأس تحريرها وجيد غازي، ومجلة (أنباء الأسبوع) والتي صدرت برخصة قبرصية أيضاً، ورأس تحريرها مرسي نويش، بالإضافة إلى السماح لأمير اسكندر بطبع وتوزيع مجلة (المنار) في مصر، وهي تصدر برخصة فرنسية.

وفي إبريل ١٩٨٩م أصدر عماد الدين أديب مجلة (كل الناس)، وهي أسبوعية تصدر عن (الصحفيون المتحدون) وهي شركة بريطانية، والمجلة تحرر وتطبع وتوزع من القاهرة، ويشارك في تحريرها عدد من الكتّاب والصحفيين المصريين والسعوديين، وتهتم المجلة بشؤون الأسرة العربية بشكل عام، وإن كان يغلب عليها الاهتمامات النسائية، وهي لا تعالج الأمور السياسية إلا فيما ندر.

ويؤكد رئيس تحرير المجلة، عماد الدين أديب: "إن المجلة قد حصلت على تمويلها من قرض من بنك "لويدز بنك" بالعملة الصعبة، تدير منه حصتها من الورق، بينما تدبر المصروفات من امتياز عقد إعلاني سنوي مع شركة ميديا للإعلان، وأن المجلة سددت القرض خلال شهور، وأنها يمكن أن تتطور إلى شركة مساهمة يتملكها العاملون فيها، وأن المشروع هو صورة طبق الأصل من طريقة تأسيس وإنشاء جريدة (الإندبندنت) البريطانية، ويعمل بكل الناس التي تُطبع بمطابع الأهرام الجديدة بقليوب أكثر من ١٢٠ صحفياً وكاتباً وإدارياً وفنياً في مصر والبلاد العربية، وأن الحد الأدنى لأجور العاملين فيها يساوي ثلاثة أضعاف مثيله وأن مظلة التأمينات تشمل كل العاملين".[٧٢]

وفي صيف ١٩٩١م أصدر عماد الدين أديب أيضاً جريدة يومية اقتصادية باسم (العالم اليوم)، وكتب تحت اسم الجريدة العبارة التالية: (جريدة عربية تصدر بترتيب خاص مع الفاينانشيال تايمز وداو جونز، رويتر الاقتصادية، والإندبندنت)، فالجريدة (اقتصادية يومية مستقلة)، وهو شعار آخر تضعه الجريدة في صدر صفحتها الأولى، وهي تصدر في ١٦ صفحة من الحجم الإستاندرد، ومقرها الرئيسي لندن وتصدر عن شركة "الصحفيون المتحدون" وهي نفس الشركة التي

تصدر عنها مجلة (كل الناس) وقد حوت ترويسة الجريدة أسماء عدد كبير من الصحفيين المصريين، منهم على سبيل المثال عماد الدين أديب كرئيس لمجلس الإدارة ورئيس للتحرير والكاتب الراحل صلاح حافظ رئيس تحرير مجلة روز اليوسف السابق في وظيفة كبير المحررين، والكاتبان محسن محمد (رئيس مجلس إدارة دار التحرير ورئيس تحرير جريدة الجمهورية اليومية السابق) وصلاح هلال (نائب رئيس تحرير الأهرام) مستشاران للتحرير، ومحمود المراغي (مدير تحرير مجلة روز اليوسف السابق ورئيس تحرير جريدة الأهالي السابق ووكيل نقابة الصحفيين السابق) مديراً للتحرير، بالإضافة إلى قائمة أخرى من الأسماء الصحفية المصرية اللامعة-كمديري تحرير تنفيذيين وكرؤساء لمكاتب الجريدة ورؤساء للأقسام بالجريدة، وكما يبدو من الترويسة فإن للجريدة مكاتب خارجية في كل من لندن والبحرين وواشنطن وباريس وجدة وبيروت والقدس وجنيف وموسكو.

ومن الواضح أن الجريدة تحاول أن تقدم نسخة عربية من جريدة الفاينانشيال تايمز البريطانية، وإن غلب على شخصيتها الإخراجية التأثر بجريدة (الحياة) اللبنانية التي تصدر في لندن، وليس لجريدة (العالم اليوم) خط سياسي واضح فهي لم تدخل في خلاف مع أي نظام عربي، وهي بشكل عام جريدة معتدلة لا موقف سياسي لها، ويغلب عليها الطابع الإخباري، وفي الوقت نفسه تحتفي الجريدة بشكل مبالغ فيه بفن العمود الصحفي، فلا تخلو صفحة من صفحات الجريدة من عمود صحفي ثابت يحرره أحد كتّابها، ومن الكتّاب الذين يحررون أعمدة ثابتة يومية بالجريدة أنيس منصور ويحرر عموداً باسم (معنى الكلام) والشاعر فاروق جويدة (هذا الزمان)، ومجدي مهنا (دائرة الضوء) ومحمود المراغي (انتباه) ومحسن محمد (مرحباً) وعصام رفعت (الموقف الاقتصادي) وماجد عطية (اتجاهات) وعلي عمر (باختصار) وكامل زهيري (تقريباً) وحسن المستكاوي (بروح رياضية). ورغم غلبة الاهتمامات الاقتصادية والمالية على الجريدة، فإنها لا تخلو من الاهتمامات السياسية والفنية والرياضية وبعض الاهتمامات الثقافية، أما إخراج الجريدة، فيغلب عليه الأسلوب الوظيفي بالإضافة إلى الطابع المحافظ.

والجريدة تطبع بمطابع دار أخبار اليوم بالقاهرة، ولكنها تعامل كجريدة أجنبية،

وتخضع مادتها لرقابة المطبوعات كشأن بقية المطبوعات الأجنبية التي تدخل مصر، ويلاحظ أن الجريدة ظلت حوالي شهرين بعد صدورها لا توزع في الأسواق المصرية رغم طباعتها في مصر، أما الإعلانات التجارية وغيرها، فهي قليلة جداً بالجريدة، وتتراوح نسبتها منذ صدورها وحتى بداية عام ١٩٩٢م، ما بين ٥ . ٠٪ و ٢٪ من مساحتها، وهي بالطبع نسبة غير اقتصادية لا تكفي لتوفير نفقات إصدار الجريدة، وهو الأمر الذي سبق ولاحظناه بالنسبة لمجلة (كل الناس) أيضاً، فرغم مرور حوالي ثلاث سنوات على إصدار المجلة، فإن نسبة الإعلانات بها لا تزيد عن ١٧٪ من مساحة الجريدة، فإذا ما عرفنا أن النسبة المعتمدة في هذا المجال يجب ألا تقل عن ٢٥٪ ولا تزيد عن ٤٠٪، يتضح لنا أن الجريدة (العالم اليوم) وشقيقتها مجلة (كل الناس) لا تعتمدان على التمويل الذاتي (وهو التمويل الذي يعتمد على الإعلان والتوزيع)، وهو ما يعني وجود مصادر دعم أخرى غير معلنة! وهو الأمر الذي يشكك في قول عماد الدين أديب لمجلة (الصحفيون)[٣٣]، بأن مجلة كل الناس قد حصلت على تمويلها من قرض من بنك لويدز، وأن المجلة سددت القرض خلال شهور فمن أين سدد القرض خلال شهور؟، إذا كانت نسبة الإعلانات بالمجلة لا تغطي تكلفتها !

وعماد الدين أديب ناشر ورئيس تحرير مجلة كل الناس وجريدة العالم اليوم، هو الإبن الأكبر للأديب عبد الحي أديب أشهر كتّاب السيناريو في السينما المصرية، وقد درس عماد الدين أديب الصحافة في كلية الإعلام بجامعة القاهرة، وعمل بجريدة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن، ثم تولي رئاسة تحرير مجلة (سيدتي) التي تصدر في لندن عن الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ثم تركها وتفرغ لكتابة عمود يومي في جريدة الشرق الأوسط، ثم ترك العمل نهائياً في مطبوعات الشركة السعودية للأبحاث والنشر، حيث أنشأ شركة (الصحفيون المتحدون) وأصدر عنها مجلة كل الناس وجريدة العالم اليوم، ولعله الصحفي المصري الوحيد الذي نجح في إنشاء مؤسسة صحفية خارج مصر، بعد أن كان مثل هذا العمل يكاد يكون قاصراً على الصحفيين اللبنانيين ..!

رابعاً: هجرة الصحفيين المصريين إلى دول الخليج

لقد شهدت السنوات (١٩٧٥-١٩٩٢م) استمراراً للهجرات الصحفية المصرية ذات الطابع السياسي، ولكنها شهدت بجانب ذلك نوعاً جديداً من الهجرة الصحفية لا يظهر فيه الطابع السياسي بوضوح كاف، فقد تدفقت أعداداً كبيرة من الصحفيين المصريين إلى المجتمعات النفطية في الخليج العربي، ومصدر التساؤل في هذه الهجرة الأخيرة، أن هجرات الصحفيين المصريين كانت تتجه دائماً إلى المجتمعات التي تتوفر بها مساحات من الحرية الصحفية أكثر مما هومتوفر في مصر، في حين أن المجتمعات الخليجية لم تتوفر بها نفس مساحة الحرية الصحفية التي وجدت بمصر في تلك الفترة ..

وينطلق البحث في هذه الظاهرة من فرضية تستلهم الخبرة التاريخية للصحافة المصرية، وهي فرضية ترى أن الصحفي المصري يلجأ إلى الهجرة عندما تضيق به سبل التعبير عن رأيه المخالف للسلطة القائمة زمن الهجرة.

وهنا تبدو الهجرة إلى الخليج غير منسجمة مع الخبرة التاريخية لظاهرة الهجرة في الصحافة المصرية، ومع المساحة المتواضعة للحرية الصحفية في المجتمعات الخليجية.

وعلى هذا الأساس يتخذ هذا البحث طابعاً استطلاعياً مسحياً، ويأتي كمحاولة للإجابة على عدد من الأسئلة التي تستهدف الكشف عن جوانب ظاهرة هجرة الصحفيين المصريين إلى دول الخليج، ويمكن إيجازها في الأسئلة التالية:

١- ما الأسباب التي دفعت الصحفيين المصريين إلى الهجرة إلى دول الخليج. وهل هي أسباب سياسية أو أسباب مهنية أو أسباب اقتصادية؟

٢- ما خصائص الصحفيين المهاجرين إلى دول الخليج؟

٣- هل هجرة الصحفيين المصريين إلى دول الخليج هجرة دائمة أم هجرة مؤقتة؟

٤- هل استطاع الصحفيون المصريون المهاجرون إلى دول الخليج التكيف مع

البيئة الصحفية في هذه الدول؟

واستخدم (الاستبيان) كأداة للبحث، وقد تم استخدام الاستبيان لتوفير أكبر قدر من الأمان والحرية للمبحوثين من ناحية ولارتفاع مستواهم الثقافي من ناحية ثانية.

وقد اعتمد البحث على عينة عشوائية ضمت ٨٦ صحفياً من المهاجرين إلى دول الخليج العربي، وقد روعي في اختيار العينة ضرورة توفر شرطين:

الأول: أن يكون الصحفي المهاجر عضواً بنقابة الصحفيين المصرية.

الثاني: أن يكون قد سبق له العمل في الصحافة المصرية بصرف النظر عما إذا كان ما يزال ينتمي إلى إحدى المؤسسات الصحفية المصرية (معار) أو لا يربطه شئ بهذه المؤسسات نتيجة الاستقالة أو الفصل.

وقد أُخذت العينة من أربع دول خليجية هي المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة.

عرض النتائج:

أولاً: الخصائص الاجتماعية للصحفيين المصريين المهاجرين إلى دول الخليج.

كشفت نتائج البحث أن أكبر نسبة من الصحفيين المصريين المهاجرين إلى دول الخليج تقع أعمارهم بين ٣٠-٣٥ سنة، حيث تصل نسبتهم إلى ٢٨٪ من أفراد العينة، يليهم مباشرة الذين تقع أعمارهم بين ٤٠-٤٥ سنة حيث تصل نسبتهم إلى ٢١٪ ثم الذين تقع أعمارهم بين ٢٥-٣٠ سنة فتصل نسبتهم إلى ١٨٪ ثم الذين تقع أعمارهم بين ٣٥-٤٠ سنة إذ تصل نسبتهم إلى ١٥٪ ثم الذين تقع أعمارهم بين ٥٠-٥٥ سنة حيث تصل نسبتهم إلى ١٢٪ أما الذين تزيد أعمارهم عن ٥٥ سنة فتصل نسبتهم إلى ٤٪، أما أقل نسبة فهي توجد بين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة حيث تصل نسبتهم ٢٪ فقط.

ويتضح من ذلك أن أكبر نسبة من الصحفيين المهاجرين توجد بين سن ٢٥-٥٥ سنة حيث تصل نسبتهم ٩٤٪ في حين تصل نسبة من تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة

ومن تزيد أعمارهم عن ٥٥ سنة إلى ٦٪ فقط من عدد الصحفيين المصريين المهاجرين.

وتبين من البحث أن جميع أفراد العينة من المسلمين (١٠٠٪) وأن جميعهم أيضاً من الذكور (١٠٠٪) وكشفت نتائج الدراسة أن ٨٤٪ من أفراد العينة من المتزوجين وأن ١٦٪ لم يسبق لهم الزواج.

واتضح أن ٩٠٪ من أفراد العينة حاصلون على مؤهلات جامعية في حين أن ٣٪ فقط حاصلون على مؤهلات متوسطة، وهناك ٧٪ حاصلون على درجة الماچستير في حين لا يوجد من بين أفراد العينة من حصل على درجة الدكتوراه وبذلك يتبين أن الكتلة الكبرى من أفراد العينة من الحاصلين على شهادات جامعية وهو ما يعني ارتفاع درجة الثقافة بين غالبية الصحفيين المصريين المهاجرين، ويمكن تفسير هذه الحقيقة بما حرص عليه الباحث في اختيار أفراد العينة من بين أعضاء نقابة الصحفيين ومن المعارين من المؤسسات الصحفية في مصر، والمعروف أن قانون نقابة الصحفيين الصادر في عام ١٩٧٠م اشترط لعضوية النقابة الحصول على مؤهل جامعي، وفي الوقت نفسه ألزم هذا القانون المؤسسات الصحفية بعدم تشغيل غير النقابيين وهو ما يعني بشكل غير مباشر قصر التعيين في المؤسسات الصحفية على الحاصلين على شهادات جامعية.

وكشفت نتائج الدراسة أن ٢٨٪ من أفراد العينة كانت دخولهم في مصر تتساوى مع ما يصرفونه، في حين ذكر ١٦٪ أن دخولهم في مصر كانت أكثر مما يصرفونه، وذكر ٥٦٪ من أفراد العينة أن دخولهم في مصر كانت أقل مما يصرفونه، أما بالنسبة لدخولهم في المهجر فقد كشفت النتائج أن ٤٪ فقط تتساوى دخولهم مع ما يصرفونه في حين ذكر ٨٤٪ أن دخولهم أكثر مما يصرفونه، وهناك ١٢٪ ذكروا أن ما يصرفونه أكثر من دخولهم.

ثانياً: عدد سنوات الهجرة

اتضح من البحث أن ٥٪ من أفراد العينة قضوا في المهجر عاماً واحداً، وأن ١٤٪ قضوا عامين فقط، وأن ٢١٪ قضوا ثلاث سنوات وأن ٥٪ قضوا ٤ سنوات

وأن ٣١٪ قضوا خمس سنوات وأن ٧٪ قضوا ست سنوات وأن ٢٪ قضوا سبع سنوات وأن ٢٪ قضوا ثماني سنوات وأن ٧٪ قضوا عشر سنوات وأن ٢٪ قضوا ١٢ عاماً وأن ٢٪ قضوا خمسة عشر عاماً. وقد ذكر جميع أفراد العينة (١٠٠٪) أن هجرتهم مؤقتة وليست دائمة.

أما بالنسبة لعدد السنوات التي يرى أفراد العينة أنها كافية لتحقيق أهدافهم من الهجرة، فقد ذكر ١٤٪ أنهم يحتاجون إلى ثلاث سنوات فقط وقال ٢٢٪ أن أربع سنوات كافية لتحقيق أهدافهم من الهجرة، وقال ٢٦٪ أن خمس سنوات كافية، وقال ٥٪ أنهم يحتاجون إلى ست سنوات وقال ٢٪ أنهم يحتاجون إلى سبع سنوات وقال ٥٪ أن ثماني سنوات كافية في حين ذكر ٢١٪ أن تسع سنوات كافية لتحقيق أهدافهم من الهجرة.

ثالثاً: مدى التكيف مع البيئة الصحفية في المهجر

تبين من البحث أن ٤٤٪ من أفراد العينة تمكنوا من التكيف مع البيئة الصحفية في المهجر في حين ذكر ٥٦٪ أنهم لم يستطيعوا التكيف.

وبالنسبة للذين لم يستطيعوا التكيف مع البيئة الصحفية في المهجر (٥٦٪) فقد ذكر ٢٤٪ منهم أن سبب عدم التكيف يرجع إلى إحساسهم بالاغتراب وعدم الانتماء، وذكر ١٧٪ أن سبب عدم التكيف هو عدم وجود المناخ الاجتماعي المناسب، وذكر ١٣٪ أن السبب هو عدم وجود المناخ الفكري المناسب وقال ١٣٪ أن عدم التكيف يرجع إلى إحساسهم بعدم التقدم المهني، وقال ١٣٪ أن السبب هو قلة وسائل الترفيه، وقال ٩٪ أن سبب عدم التكيف هو عدم تمكنهم من التعبير عن آرائهم بحرية في البيئة الصحفية في المهجر، وقال ٩٪ أن السبب هو عدم وجود أسرهم معهم وقلقهم الدائم عليها، وقال ٢٪ فقط أن سبب عدم التكيف هو عدم وجود التعليم المناسب للأبناء بدول المهجر.

رابعاً: الأسباب السياسية للهجرة

لقد ذكر ٢٥٪ من أفراد العينة أن وراء هجرتهم إلى دول الخليج أسباب سياسية في حين أجاب ٧٥٪ منهم بأنه لا توجد أسباب سياسية وراء هجرتهم إلى

الخليج.

أما نسبة الـ ٢٥٪ الذين ذكروا أن وراء سفرهم أسباب سياسية فقد قال ١٧٪ منهم أنهم هاجروا بسبب اختلافهم مع النظام السياسي الذي كان قائماً في مصر وقت سفرهم.

وقال ١٧٪ أن السبب في هجرتهم اختلافهم مع الخط السياسي للصحيفة التي كانو ا يعملون بها في مصر، وذكر ١٢٪ أنهم هاجروا بسبب منعهم من حقهم في التعبير عن أفكارهم بحرية في الصحيفة التي يعملون بها في مصر، وقال ٦٪ أنهم هاجروا بسبب منعهم التعبير عن أفكارهم في الصحف الأخرى بمصر إضافة إلى الصحيفة التي يعملون بها، وقال ١٢٪ أن سبب هجرتهم هي رغبتهم في الكتابة بحرية أكثر خارج مصر، وذكر ٣٦٪ أن سبب هجرتهم هو عدم منحهم فرص الترقية التي يستحقونها في صحفهم في مصر بسبب الخلاف السياسي.

خامساً: الأسباب المهنية للهجرة

ذكر ٨١٪ من أفراد العينة أن وراء سفرهم إلى الخارج أسباب مهنية، في حين ذكر ١٩٪ فقط من أفراد العينة أنه لا توجد أسباب مهنية وراء هجرتهم إلى دول الخليج. وبالنسبة للذين ذكروا أن وراء هجرتهم أسباب مهنية (٨١٪) ذكر ٣٣٪ منهم أنهم هاجروا بسبب كثرة العمل في مصر بدون عائد مادي مناسب، وقال ٢٣٪ أن السبب هو كثرة العمل بدون عائد أدبي مناسب، وقال ٢٢٪ أن هجرتهم ترجع إلى كون المناصب في الصحافة المصرية يحتكرها أهل الثقة ويستبعد منها أهل الكفاءة، وقال ١٢٪ أنهم هاجروا لكثرة الصراعات داخل المؤسسات الصحفية في مصر، وذكر ٩٪ أن هجرتهم ترجع لكون أبواب الصحف المصرية أصبحت مغلقة أمام الأجيال الجديدة من الصحفيين، وذكر ١٪ أن سبب هجرتهم هي قلة ما ينشر لهم بسبب كثرة عدد الصحفيين في مصر وقلة عدد الصفحات في الصحف المصرية.

سادساً: الأسباب الاقتصادية للهجرة

اتضح من البحث أن ٩١٪ من أفراد العينة هاجروا إلى الخليج لأسباب اقتصادية في حين ذكر ٩٪ فقط أنهم لم يهاجروا لأسباب اقتصادية.

وبالنسبة للذين قالوا بأنهم هاجروا لأسباب اقتصادية (٩١٪) ذكر ٣٣٪ منهم أنهم هاجروا لتوفير ما يكفي للحصول على سكن مناسب بعد العودة إلى مصر، وذكر ٣١٪ أنهم هاجروا لتوفير ما يكفي لتأمين دخل إضافي بجانب رواتبهم في مصر، وقال ٢١٪ أنهم سافروا لتوفير ما يكفي لتعليم الأبناء، وقال ٨٪ أنهم هاجروا لتوفير ما يكفي لإتمام زواجهم في حين ذكر ٣٪ أنهم سافروا لتوفير ما يكفي لإتمام زواج الأبناء وقال ٢٪ فقط أنهم هاجروا إلى الخليج لرغبتهم في تكوين ثروة كبيرة.

مناقشة النتائج:

أولاً: يلاحظ أن أكبر نسبة من الصحفيين المصريين المهاجرين إلى دول الخليج تقع أعمارهم بين ٣٠-٥٠ سنة (٧٦٪) وهذه النتيجة تتوافق مع وجود (٨٤٪) من الصحفيين من المتزوجين، وهو الأمر الذي يدل على أن غالبية الصحفيين قد هاجروا بعد أن استقروا وظيفياً ومهنياً وأسرياً.

كذلك فإن هذه النتائج تشير إلى أن الهجرة تتركز بين فئات العمر الأكثر انتاجاً، وإذا تصورنا أن الصحفي المصري يبدأ في ممارسة عمله الصحفي في المتوسط في سن الثانية والعشرين، وهو سن التخرج من الجامعة، فإنه يكون قد قضى حوالي ثماني سنوات حتى يصل إلى بدء سن الهجرة (٣٠ سنة) وهو في هذه السن يكون قد استكمل أدواته المهنية واكتسب قدراً كبيراً من الخبرة العملية بالعمل الصحفي، وهو ما يعني أن هذه الهجرة تشكل بالفعل نزيفاً للجيل الوسط في الصحافة المصرية وهو الجيل الذي يقوم عليه مستقبل العمل الصحفي في مصر.

ثانياً: يلاحظ أن جميع أفراد العينة من المسلمين (١٠٠٪) كذلك فهم جميعاً من الذكور (١٠٠٪) والنتيجة الأولى ترتبط بالطبيعة الخاصة للمجتمعات الخليجية، وهي جميعاً مجتمعات إسلامية لا ترحب بغير المسلمين في مجالات الإعلام بصفة عامة وفي الصحافة بصفة خاصة، أما النتيجة الثانية فهي ترتبط بالواقع الاجتماعي في دول الخليج، حيث أن بعض هذه المجتمعات تمنع الاختلاط بين الجنسين في العمل، وما يستتبع ذلك من التحفظ على تشغيل النساء في المجالات التي تتطلب الاختلاط، ومن بينها مجال العمل الصحفي.

ثالثاً: يتضح من الدراسة أن الطابع العام لهجرة الصحفيين المصريين إلى دول الخليج، طابع اقتصادي، يؤكد ذلك أن ٩١٪ من أفراد العينة قد ذكروا أنهم هاجروا إلى الخليج لأسباب اقتصادية، ويؤكده أيضاً أن ١٦٪ فقط من أفراد العينة ذكروا أن دخولهم في مصر كانت أكثر مما يصرفونه، وهذه الحقيقة تشير إلى أن الوضع الاقتصادي الحالي للصحفيين المصريين قد تغير عما كان عليه في السنوات التي سبقت ظاهرة الهجرة إلى الخليج، فبعد أن كان الصحفيون يعتبرون من أصحاب الدخول العالية في المجتمع المصري، أصبحوا من أصحاب الدخول المحدودة، وخاصة بعد تحول الصحف إلى مؤسسات شبه حكومية تخضع لجدول مرتبات لا يختلف كثيراً عن جدول مرتبات بقية الموظفين في الدولة، بل أن مرتباتهم صارت تقل اليوم عن مرتبات بعض الفئات الخاصة في المجتمع كالقضاة والعسكريين.

رابعاً: رغم أن الطابع العام لهجرة الصحفيين المصريين إلى الخليج طابع اقتصادي إلا أن الهجرة لم تخلو من العامل السياسي، فقد ذكر ٢٥٪ من أفراد العينة أن وراء هجرتهم إلى الخليج أسباب سياسية، وصحيح أن أفراد هذه النسبة لم يهاجروا جميعاً لأسباب سياسية بحتة، فمنهم من تضافرت على دفعه إلى الهجرة أسباب مهنية واقتصادية بجانب السبب السياسي، ولكن تظل هذه النسبة كبيرة نسبياً إذا ما أخذ في الاعتبار أن درجة الحريات الصحفية المتاحة في دول الخليج تقل كثيراً عن مثيلتها في مصر.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن بعض الصحفيين المصريين المعارضين

لاتفاقيات كامب ديڤيد والسلام بين مصر وإسرائيل وجدوا مجالاً للتعبير عن وجهات نظرهم في العديد من صحف الخليج، خاصة وأن غالبية الصحف الخليجية قد اتخذت موقفاً معارضاً لهذه الاتفاقيات كرد فعل لمعارضة الحكومات الخليجية للسلام المصري الإسرائيلي، والمعروف أن الدول الخليجية -وباستثناء عمان- قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بعد توقيعها اتفاقيات كامب ديڤيد تلبية لقرارات مؤتمر القمة العربي ببغداد عام ١٩٧٨م.

خامساً: تؤكد نتائج البحث أن ظاهرة هجرة الصحفيين المصريين إلى الخليج ظاهرة مؤقتة حيث أكد جميع أفراد العينة (١٠٠٪) أن هجرتهم مؤقتة، خاصة وأن ٥٦٪ منهم قد فشلوا في التكيف مع البيئة الصحفية في دول المهجر، وأن ٦٢٪ ذكروا بأن أقصى مدة يأملون في قضائها بالمهجر تتراوح ما بين ثلاث سنوات وست سنوات، ونرى أن تحسن الأوضاع الاقتصادية والمهنية للصحافة المصرية كفيل بالقضاء على ظاهرة هجرة الصحفيين المصريين إلى الخليج، خاصة وأن العامل السياسي وراء الهجرة قد ضعف تأثيره عقب التغيرات السياسية التي تمت في مصر بعد مصرع الرئيس أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١م وتولي الرئيس حسني مبارك الحكم، وما استتبع ذلك من انفراج ديموقراطي أتاح الفرصة للرأي المعارض بالتعبير عن نفسه بشكل محدود في المؤسسات الصحفية شبه الحكومية، وبشكل أوسع في الصحف الحزبية المعارضة.

خامساً: الطابع العام لهجرة الصحافة المصرية

يلاحظ أن الهجرة الصحفية المصرية المعاصرة سواء في عصر الرئيس جمال عبد الناصر أو في عصر الرئيس أنور السادات، أو في الفترة الأولى من عصر الرئيس حسني مبارك يغلب عليها طابع الهجرة السياسية، إذ يتضح من العرض السابق أن وراء هجرة الصحفيين المصريين عاملين اثنين:

العامل الأول: وقوع خلاف بين الصحفي المهاجر وبين السلطة السياسية القائمة في مصر وقت الهجرة.

العامل الثاني: قيام السلطة الحاكمة بوضع القيود على حق الصحفي في التعبير عن أفكاره المخالفة لسياسات هذه السلطة.

يلاحظ أيضاً أن الصحفيين المصريين حاملو الهاجرين دائماً إلى المجتمعات التي تتمتع فيها الصحافة بقدر من الحرية يسمح لهم بالتعبير عن أفكارهم المعارضة لسياسات السلطة الحاكمة في مصر، ولم يكن غريباً أن تتجه هذه الهجرات إلى أوروبا الغربية وبالذات إلى لندن وباريس حيث يقوم في انجلترا وفرنسا نظام ليبرالي يقوم على مبدأ حرية الصحافة.

ويمكن أن تنسحب نفس الملاحظة السابقة -وبشئ من التحفظ- على الهجرة الصحفية المصرية إلى بيروت، حيث كان يقوم في لبنان نظام ليبرالي يمنح الصحافة قدراً كبيراً من الحرية، أما الهجرة الصحفية المصرية إلى ليبيا والعراق فيمكن فهم دوافعها رغم عدم وجود نظام ليبرالي في كل من البلدين بالخلاف السياسي الذي كان قائماً بين النظامين الحاكمين في العراق وليبيا وبين نظام الرئيس أنور السادات في مصر، وهذا الخلاف دفعهما إلى تشجيع القوى المعارضة لحكم الرئيس أنور السادات، فأتاحا للصحفيين المصريين المعارضين لحكم الرئيس أنور السادات فرصة للتعبير عن أفكارهم ما دامت لا تتعارض مع سياسات النظام الحاكم في العراق أو في ليبيا، بدليل أنه مع ظهور أول بادرة للتقارب بين نظام الحكم في العراق وبين الرئيس أنور السادات في الفترة الأخيرة من حكمه، انتهت

ظاهرة الهجرة الصحفية المصرية إلى العراق.!

ومن المهم الإشارة إلى وجود فرق جوهري بين طابع الهجرة الصحفية المصرية، والهجرة الصحفية اللبنانية، وهو فرق يعود إلى الاختلاف بين طبيعة الشخصية المصرية والشخصية اللبنانية، فالمصري أقرب إلى شخصية الموظف، في حين أن اللبناني أقرب إلى شخصية رجل الأعمال، ولعل هذا الاختلاف مستمد من الطبيعة النهرية للمجتمع المصري والطبيعة البحرية والجبلية للمجتمع اللبناني، ولعل ذلك يفسر لماذا كان أغلب الصحفيون المصريون المهاجرون يعملون كمحررين في الصحف التي تصدر في البلد الذي يهاجرون إليه، في حين لا يهدأ بال الصحفي اللبناني المهاجر إلا إذا أنشأ "مؤسسة صحفية وأصدر صحيفة"! لذلك لم يصدر الصحفيون المصريون المهاجرون سوى مجلة أسبوعية واحدة وهي مجلة ٢٣ يوليو وتوقفت بعد ٤٥ عدداً وجريدة يومية واحدة وهي "صوت العرب" لم يصدر منها سوى ٤٤ عدداً، أما الصحف الأربع الأخرى وهي الدعوة، واليسار العربي والمنار والفكر، فقد كانت جميعها دوريات شهرية غير منتظمة وسرعان ما توقفت جميعها بعد فترة قصيرة من إصدارها ..!

أما الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة، فهو الصحفي المصري عماد الدين أديب الذي أنشأ مؤسسة (الصحفيون المتحدون) وأصدر عنها مجلة كل الناس وجريدة العالم اليوم، ويبدو أن عماد الدين أديب من كثرة عمله مع الصحفيين اللبنانيين قد اكتسب الكثير من صفاتهم ..!!

هوامش الفصل الثالث

(١) **مصطفى أمين**: في لقاء خاص مع المؤلف، القاهرة ٢١ سبتمبر ١٩٨٣م.
(٢) **علي أمين**: من علي أمين إلى مصطفى أمين (المكتب المصري الحديث) القاهرة ص٦١.
(٣) المصدر السابق.
(٤) الشرقية مايو ١٩٨٤م.
(٥) بيروت المساء، بيروت أول سبتمبر ١٩٦٨م.
(٦) **علي أمين**: من علي أمين إلى مصطفى أمين، ص٦٥-٦٦.
(٧) **مصطفى أمين** في لقاء مع المؤلف، القاهرة ٢١ سبتمبر ١٩٨٣م.
(٨) المصدر السابق.
(٩) المصدر السابق.
(١٠) المصدر السابق.
(١١) المصدر السابق.
(١٢) المصدر السابق.
(١٣) ولعل السبب في ذلك أن **حسن فؤاد** هو الذي قام بتصميم المجلة ورسم شخصيتها، والمعروف أن حسن فؤاد هو الذي صمم وأخرج مجلة صباح الخير عند إصدارها عام ١٩٥٦م، وعمل أيضاً مستشاراً فنياً لمجلة روز اليوسف ثم رئيساً لتحرير صباح الخير بعد عزل السعدني.
(١٤) ٢٣ يوليو، لندن ٢٢ أكتوبر ١٩٧٩م.
(١٥) ٢٣ يوليو، لندن ٢٩ أكتوبر ١٩٧٩م.
(١٦) ٢٣ يوليو، لندن ١٠ ديسمبر ١٩٧٩م.
(١٧) ٢٣ يوليو، لندن ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩م.
(١٨) ٢٣ يوليو، لندن ١٧ ديسمبر ١٩٧٩م.
(١٩) ٢٣ يوليو، لندن ١٢ نوفمبر ١٩٧٩م.
(٢٠) ٢٣ يوليو، لندن ٢٢ أكتوبر ١٩٧٩م.
(٢١) حديث **لمحمود السعدني** مع المؤلف، الدوحة، قطر، ديسمبر ١٩٨٤م.
(٢٢) المصدر السابق.
(٢٣) المصدر السابق.
(٢٤) ٢٣ يوليو، لندن ١٢ نوفمبر ١٩٧٩م.
(٢٥) المصدر السابق.
(٢٦) ٢٣ يوليو، لندن ١٢ نوفمبر ١٩٧٩م.
(٢٧) **محمود السعدني** في حديث مع المؤلف، ويذكر الأستاذ السعدني أنه لن يذكر اسم الشيخ الخليجي احتراماً لرغبة الشيخ نفسه في عدم ذكر اسمه، وإن أضاف أن الشيخ

الخليجي كان ناصري النزعة والميول، ويعارض مبادرة الرئيس أنور السادات لزيارة القدس، واتفاقية كامب ديفيد.

(٢٨) ٢٣ يوليو، لندن ٢٩ أكتوبر١٩٧٩م.

(٢٩) أصدر مجلة الدعوة عام ١٩٥١م (كمجلة أسبوعية) صالح عشماوي ورأس تحريرها في نفس الوقت، وتوقفت عام ١٩٥٤م، ثم عادت في إصدارها الثاني عام ١٩٧٦م كمجلة شهرية حتى توقفت في سبتمبر ١٩٨١م، لتصدر عن المركز الثقافي الإسلامي بالنمسا وتتحول إلى مجلة مهاجرة.

أما بالنسبة للنشاط الصحفي لجماعة الإخوان المسلمين منذ نشأته بمدينة الإسماعيلية بمصر، فلم يكن للجماعة صحافة مستقلة ولكنها كانت تستخدم الصحافة الإسلامية الموجودة في الساحة مثل مجلة (الفتح) ومجلة (الشبان المسلمين) ثم صدرت أولى صحف الجماعة بعد انتقال مركزها العام للقاهرة، حيث صدرت جريدة (الإخوان المسلمون) الأسبوعية عام ١٩٣٣م وظلت تصدر باسم الجماعة لمدة خمس سنوات، ثم مجلة (النذير) عام ١٩٣٨م لمدة عامين، وكذلك أسند للجماعة إصدار مجلة (المنار) عام ١٩٣٩م بعد وفاة مؤسسها السيد/ محمد رشيد رضا، واستأجرت الجماعة بعض المجلات مثل (التعارف) و (النضال) و(الشعاع) عندما كانت تصادر صحفها أو تعطل.

ثم أصدر الإخوان مجلتهم الأسبوعية (الإخوان المسلمون) في عام ١٩٤٢م وجريدتهم اليومية (الإخوان المسلمون) عام ١٩٤٦م حيث ظلتا تصدران إلى أن صدر قرار حل الجماعة عام ١٩٤٨م.

وأصدر الشيخ حسن البنا مجلته الشهرية (الشهاب) عام ١٩٤٧م وهناك بعض الأفراد الذين أصدروا صحفاً حملت فكر الجماعة مثل مجلة (الكشكول الجديد) عام ١٩٤٧م وجريدته (منبر الشرق) عام ١٩٥٠م ومجلة (المباحث) عام ١٩٤٧م ومجلة (الدعوة) عام ١٩٥١م.

(انظر محمد فتحي شقير: وسائل الإعلام المطبوعة في دعوة الإخوان المسلمين، رسالة ماجستير غير منشورة).

(٣٠) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.

(يلاحظ أن المجلة لم تذكر اسم المدينة التي تصدر منها في النمسا، ولا اسم المطبعة التي تطبع فيها نسخها).

(٣١) الدعوة، النمسا أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٣م.

(٣٢) الدعوة، النمسا يناير ١٩٨٤م.

(٣٣) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م. (مقال بعنوان: أين الخير في حرب لبنان وحرب أكتوبر).

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) الدعوة، النمسا أغسطس ١٩٨٣م. (مقال بعنوان "في ذكرى ٢٣ يوليو").

(٣٦) المصدر السابق.

(٣٧) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.

(٣٨) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.

(٣٩) الدعوة، النمسا يوليو وأغسطس ١٩٨٣م.
(٤٠) الدعوة، النمسا مارس ١٩٨٣م. (مقال بعنوان: الأيدي الملطخة بالدماء . وشعارات المعارضة الرسمية).
(٤١) المصدر السابق.
(٤٢) الدعوة، النمسا أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٣م.
(٤٣) المصدر السابق.
(٤٤) المصدر السابق.
(٤٥) المصدر السابق.
(٤٦) المصدر السابق.
(٤٧) الدعوة، النمسا أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٣م.
(٤٨) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.
(٤٩) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.
(٥٠) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م، مقال بعنوان (مشروع ريجان، دعوة للتوقيع على بيع فلسطين).
(٥١) المصدر السابق.
(٥٢) الدعوة، النمسا ديسمبر ١٩٨٣م. (مقال بعنوان: كفى خداعاً وانخداعاً).
(٥٣) المصدر السابق.
(٥٤) المصدر السابق.
(٥٥) الدعوة، النمسا مارس ١٩٨٣م، مقال بعنوان (العفة).
(٥٦) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢، ١٩٨٠م) دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥م، ص١٠٠٧
(٥٧) الدعوة، النمسا يناير ١٩٨٤م. (مقال بعنوان حريتي الكاملة).
(٥٨) الدعوة، النمسا يناير ١٩٨٤م.
(٥٩) المصدر السابق.
(٦٠) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.
(٦١) الدعوة، النمسا أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٣م.
(٦٢) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.
(٦٣) الدعوة، النمسا أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٣م.
(٦٤) الدعوة، النمسا مارس ١٩٨٤م.
(٦٥) الدعوة، النمسا ١٩٨٢م.
(٦٦) الدعوة، النمسا ١٩٨٤م.
(٦٧) الدعوة، النمسا سبتمبر ١٩٨٢م.
(٦٨) الدعوة، النمسا يناير ١٩٨٤م.
(٦٩) **عبد العظيم مناف**: في حديث مع المؤلف، القاهرة، ٤ ديسمبر ١٩٩١م.
(٧٠) نفس المصدر.

(٧١) نفس المصدر.

وعبد المظيم مناف: ناشر ورئيس تحرير جريدة صوت العرب من مواليد ٥ فبراير ١٩٤١م بقرية منشأة الحاج مركز أهناسيا بمحافظة بني سويف، وقد درس في الأزهر حتى المرحلة الثانوية، ثم عمل بجريدة الشعب ثم مجلة بناء الوطن ثم انتقل للعمل بمجلة الإذاعة في مجال الإنتاج الإعلاني، وسافر إلى سلطنة عمان حيث عمل مستشاراً للشؤون العربية لمدة أربع سنوات، وعاد إلى مصر في عام ١٩٧٦م، حيث أنشأ دار الموقف العربي للنشر، وأصدر عنها مجلة الموقف العربي في بداية عام ١٩٧٧م.

(٧٢) مجلة الصحفيون: نقابة الصحفيين، القاهرة، العدد الأول، فبراير ١٩٩٠م، ص١٨.